الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم : علم الاجتماع

مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة علم الاجتماع

محاضرات في مقياس

المـخدرات والمجتمــع

إعداد الدكتور: لخضر غول

السنة الجامعية: 2019 – 2020

إسم المقياس: **طبيعة المقياس:**	– علم النفس الاجتماعي للعمل – سداسـي
مطبوعة بيداغوجية موجهة إلى:	– طلبة السنة الثالثة علم الاجتماع
أهداف المقياس :	– إبراز أهم الآفات الاجتماعية في الوقت الراهن وأثرها على الفرد والمجتمع. – التعريف بالمخدرات : مفهومها، خصائصها، أنواعها، وأسبابها. – أضرار المخدرات وآثارها الاجتماعية والنفسية والاقتصادية. _ تعريف الطالب بدور مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأسرة والمدرسة والمسجد ووسائل الإعلام في محاربة الظاهرة. – التحسيس ومعرفة أساليب الوقاية من تعاطي المخدرات.
البرنامج الوزاري المقرر:	– تعريف المخدرات. – خصائص المخدرات ومميزاتها. – الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى تعاطي المخدرات. – سبل الوقاية والعلاج. – دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية ووسائل الإعلام للتصدي إلى هذه الظاهرة. –الجهود التشريعية الجزائرية في مجال جرائم المخدرات.

الفهرس

- مقدمة : 01

- المحور الأول: المخدرات (مفهومها، أسبابها، أصنافها وأضرارها)

1- لمحة تاريخية 02

2- تعريف التعاطي..... 04

3- تعريف الإدمان 05

4- أصناف الإدمان..... 04

5- أنواع المخدرات وتصنيفاتها 06

- المحور الثانـي: أسباب وعوامل انتشار تعاطي المخدرات

1- أسباب روحية (غياب الوازع الديني)..... 07

2- أسباب أسباب اقتصادية 12

3- أسباب اجتماعية 12

4- أسباب صحية 13

5- أسباب ثقافية..... 13

- المحور الثالث: الآثار الناجمة عن تعاطي المخدرات

1- الآثار الاجتماعية..... 16

2- الآثار الاقتصادية..... 20

3- الآثار النفسية..... 21

- **المحور الرابع: أضرار المخدرات وخطورتها على الفرد والمجتمع**

1- الأضرار من اناحية الصحية.....24

2- الأضرار من الناحية الاجتماعية.....25

3- الأضرار من الناحية الاقتصادية.....26

4- الأضرار من الناحية الأمنية.....27

5- الأضرار من الناحية السياسية.....28

6- الأضرار من الناحية الدينية.....28

7- الأضرار من الناحية النفسية.....29

- **المحور الخامس: طرق الوقاية والعلاج من إدمان المخدرات**

1- دور الأســرة 32

2- دور المجتمع 33

3- خطوات ومراحل العلاج 34

4- الجهود الوقائية لمواجهة تعاطي المخدرات 37

- **المحور السادس: الجهود التشريعية الجزائرية في مجال جرائم المخدرات**

1- الركن المادي في جريمة تعاطي المخدرات 43

2- الركن المعنوي في جريمة تعاطي المخدرات.....44

3- الركن الشرعي في جريمة تعاطي المخدرات.....45

4- الجهود التشريعية الجزائرية ومكافحة المخدرات.....45

5- النصوص العقابية في التشريع الجزائري 46

- الخاتمــة.....52

- قائمة المراجع..... 52

- المقدمـة :

عرفت المخدرات منذ القدم واستعملها بعض الناس في جلب المنفعة وفي تسكين الآلام والأوجاع. ولكن كان استعمالها محدودا وخطرها مجهولا، حتى الطب لم يدرك خطرها خارج النطاق الطبي إلا منذ عهد قريب. ولا شك أن اكتشاف هذه المواد جاء بصورة عفوية أو بطريق الصدفة، أو ربما بالتجربة نتيجة البحث عن علاج جراء تعامل الإنسان مع الطبيعة بصورة مباشرة لغرض العيش وإيجاد حلول للمشاكل الصحية التي كانت تصادفه. وقد عرفت المجتمعات الإنسانية منذ فجر التاريخ نبات القنب الهندي والذي استخرج من أليافه وأنسجته عدة أغراض استخدمها الإنسان كالتخدير مثلا . وتشير الدراسات إلى أن الصينيين عرفوا ذلك قبل ميلاد السيد المسيح بثمان وعشرين قرنا، ولم يستعملوه كمخدر مثل جيرانهم الهنود الذين استعملوه في طقوسهم الدينية، كما أن الكهنة المسيحيين استعملوا بدورهم القنب الهندي كمادة مخدرة في الطقوس والمراسم الدينية.

وفي البلاد العربية عرفت المخدرات أيضا منذ فترة طويلة وعلى المنوال السابق في بعض بلاد العالم الأخرى، فالحشيش كما يقول ابن البيطار كان يزرع في مصر، وكان الفقراء يتعاطون هذا العقار. أما القات فقد انتقل إلى اليمن حينما غزتها الحبشة عام 925، وانتقل من اليمن إلى بعض المناطق في فلسطين مع هجرة اليهود من اليمن. وعرفت بلاد الرافدين وحضارة النيل سابقا الأفيون، وتكلمت أوراق البردي المصري عنه منذ 1500 قبل الميلاد كما سبق، إلاَ أنه لم يتحول إلى موضوع للتعاطي كما تحول الحشيش والقات.

فالمادة المخدرة هي كل مادة خام أو مستحضرة تحتوي على عناصر منبهة أو مسكنة من شأنها إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية والصناعية الموجهة أن تؤدي إلى حالة من التعود أو الإدمان عليها، مما يضر بالفرد والمجتمع جسمياً ونفسياً واجتماعيا. وعرفت بأنها عقاقير تؤثر على الجهاز العصبي المركزي بالتنشيط أو التثبيط أو تسبب الهلوسة والتخيلات، وتؤدي بمقتضاها إلى التعود والإدمان، وينتج عن ذلك أضرار نفسية واجتماعية واقتصادية ... وهكذا أصبح الإدمان على المخدرات من أكبر المشاكل التي تواجه أي مجتمع حيث يزداد في كل عام أعداد المدمنين مع زيادة أنواع المخدرات، وأشكالها كما يلاحظ في الفترة الأخيرة أن ظاهرة الإدمان لم تعد مقصورة على الأغنياء فقط كما كان يحدث في الماضي، بل الأمر أصبح يشمل فئات من الطبقات الفقيرة وربما بشكل أكبر من

عدد الأغنياء المدمنين كما كان تناول المخدرات يقتصر في الماضي بصورة كبيرة على فئة الذكور،أما الآن فأصبحت فئة الإناث تتعاطى المخدرات المختلفة وذلك وفقا لأحدث الدراسات.

المحور الأول : تعريف المخدرات (توضيح مفهومها ، أنواعها وأصنافها)

1- لمحــة تاريخية:

عرفت المخدرات منذ القدم واستعملها بعض الناس في جلب المنفعة وفي تسكين الآلام والأوجاع. ولكن كان استعمالها محدودا وخطرها مجهولا، حتى الطب لم يدرك خطرها خارج النطاق الطبي إلا منذ عهد قريب. ولا شك أن اكتشاف هذه المواد جاء بصورة عفوية أو بطريق الصدفة، أو ربما بالتجربة نتيجة البحث عن علاج جراء تعامل الإنسان مع الطبيعة بصورة مباشرة لغرض العيش وإيجاد حلول للمشاكل الصحية التي كانت تصادفه. وقد عرفت المجتمعات الإنسانية منذ فجر التاريخ نبات القنب الهندي والذي استخرج من أليافه وأنسجته عدة أغراض استخدمها الإنسان كالتخدير مثلا . وتشير الدراسات إلى أن الصينيين عرفوا ذلك قبل ميلاد السيد المسيح بثمان وعشرين قرنا، ولم يستعملوه كمخدر مثل جيرانهم الهنود الذين استعملوه في طقوسهم الدينية، كما أن الكهنة المسيحيين استعملوا بدورهم القنب الهندي كمادة مخدرة في الطقوس والمراسم الدينية.

وفي البلاد العربية عرفت المخدرات أيضا منذ فترة طويلة وعلى المنوال السابق في بعض بلاد العالم الأخرى، فالحشيش كما يقول ابن البيطار كان يزرع في مصر، وكان الفقراء يتعاطون هذا العقار. أما القات فقد انتقل إلى اليمن حينما غزتها الحبشة عام 925، وانتقل من اليمن إلى بعض المناطق في فلسطين مع هجرة اليهود من اليمن. وعرفت بلاد الرافدين وحضارة النيل سابقا الأفيون، وتكلمت أوراق البردي المصري عنه منذ 1500 قبل الميلاد كما سبق، إلا أنه لم يتحول إلى موضوع للتعاطي كما تحول الحشيش والقات.

فالمادة المخدرة هي كل مادة خام أو مستحضرة تحتوي على عناصر منبهة أو مسكنة من شأنها إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية والصناعية الموجهة أن تؤدي إلى حالة من التعود أو الإدمان عليها، مما يضر بالفرد والمجتمع جسمياً ونفسياً واجتماعيا.

وعرفت بأنها (عقاقير تؤثر على الجهاز العصبي المركزي بالتنشيط أو التثبيط أو تسبب الهلوسة والتخيلات، وتؤدي بمقتضاها إلى التعود أو الإدمان، وينتج عن ذلك أضرار اقتصادية واجتماعية للفرد والمجتمع). وهكذا أصبح الإدمان على المخدرات من أكبر المشاكل التي تواجه أي مجتمع حيث يزداد في كل عام أعداد المدمنين مع زيادة أنواع المخدرات، وأشكالها كما يلاحظ في الفترة الأخيرة أن ظاهرة الإدمان لم تعد مقصورة على الأغنياء فقط كما كان يحدث في الماضي، بل الأمر أصبح يشمل فئات من الطبقات الفقيرة وربما بشكل أكبر من عدد الأغنياء المدمنين كما كان تناول المخدرات يقتصر في الماضي بصورة كبيرة على فئة الذكور، أما الآن فأصبحت فئة الإناث تتعاطى المخدرات المختلفة وذلك وفقا لأحدث الدراسات. وقد حاول بعض الباحثين تعريف المخدرات لغويا وقانونيا وعلميا كما يلي :

2- تعريف المخدرات:

أ- التعريف اللغوي:

إن أصل كلمة مخدرات في اللغة العربية من الفعل خدر، وتعني الستر ويقال جارية مخدرة إذا لزمت الخدر أي استترت ومن هنا استعملت كلمة مخدرات على أساس أنها مواد تستر العقل وتغيبه ...[1]

يقال(تخدَر- واختدر) أي استتر، والخادر هو الفاتر الكسلان. والخدر هو تشنج يصيب العضو فلا يستطيع الحركة. وعليه فإن المخدر والمسكر والخمر هو: التغطية والتستر والتعتيم والغموض والفتور والكسل. والمخدرات والمسكرات تنطبق عليها هذه المعاني تماماً، فهي تغطي صاحبها عن الحقيقة، وتستر على عقله، وتحجبه عن كل فضيلة، وتدفعه إلى الرذيلة ، فتجعل صاحبها يعيش في غموض وظلام وكسل وفتور.

1- شاكر سوسن: المخدرات وآثارها النفسية والاجتماعية والصحية على الشباب- الشباب الجامعي وآفة المخدرات- ، كنوز المعرفة، ط1 ، عمان، 2008 ، ص 172.

ب- التعريف الاصطلاحي :

تُعريف المخدِّرات على أنَّها كل مادة طبيعية أو مصنّعة تُذهِب العقل البشري جزئياً أو كليّاً، وتجعل صاحبه غيرُ مدركٍ لما يفعل أو يتصرّف، كما أنّها تهيّئ للشخص بعض الأمور غير الحقيقية، وقد يتم استخدام بعض الأنواع من المخدِّرات في المجالات الطبيّة تحت إشرافٍ طبيّ وللحاجة الماسة وبكميّات قليلة لا تسبّب الإدمان.

وللمخدرات تعريفان: تعريف علمي وعريف قانوني .

- **التعريف العلمي:** هو مادة كيميائية تسبب النعاس والنوم وغياب الوعي المصحوب بتسكين الألم، لذلك لا تعتبر المنشطات ولا العقاقير المهلوسة وفق التعريف العلمي من المخدرات. بينما يعتبر الخمر من المخدرات.[1]

- **التعريف القانوني:** المادة التي تشكل خطرا على صحة الفرد وعلى المجتمع، أو هي مجموعة من المواد التي تسبب الإدمان وترهق الجهاز العصبي، ويُحضر تداولها أو زراعتها أو صنعها إلا لأغراض يحددها القانون، ولا تستعمل إلا بترخيص لذلك...علما بأنه ليس هناك تعريف عام متفق عليه يوضح مفهوم المخدرات.[2]

3- مفهوم التعاطي: ويعني استخدام أي عقار مخدر بأية صورة من الصور المعروفة في مجتمع ما للحصول على تأثير نفسي أو عقلي معين. وهناك من يعرف تعاطي المخدرات بأنه : رغبة غير طبيعية يظهرها بعض الأشخاص نحو مخدرات أو مواد سامة تعرف، إراديا أو عن طريق المصادفة، على آثارها المسكنة والمخدرة أو المنبهة والمنشطة ، وتسبب حالة الإدمان، تضر بالفرد والمجتمع جسمياً ونفسياً واجتماعياً . والتعاطي هو حالة نفسية وأحيانا عضوية تحدث عند الإنسان نتيجة التفاعل بينه وبين العقار، وتتميز هذه الحالة بردود أفعال تؤكد وجود رغبة قوية لديه لتعاطي العقار بطريقة مستمرة ليشعر بآثار العقار النفسية وليبعد عن نفسه الضيق والخوف .

1- محمد فتحي حماد: الإدمان والمخدرات، دار فجر للنشر والتوزيع، الحدائق، ط1، صر، 2004، ص 23.

2- الدمرداش عادل: الإدمان ومظاهره وعلاجه، الكويت ، 1983، ص 10.

ويعرف أيضا بأنه حالة تسمم دورية أو مؤقتة تلحق الضرر بالفرد والمجتمع وتنتج من تكرار تعاطي العقار طبيعيا كان أو مصطنعا.[1]

4- مفهوم الإدمان: هو حالة تسمم مزمنة ناتجة عن الاستعمال المتكرر للمخدر، وخصائصه هي: تشوُق وحاجة مُكرهة لتعاطي المخدرات والحصول عليها بجميع الطرق والوسائل. كما يعرّف بأنه الحد الذي تفسد معه الحياة الاجتماعية والمهنية للفرد المدمن حيث يصل إلى صورة مركبة معقدة تتميز ببعض السمات مثل الرغبة الملحة في تكرار التعاطي، الاتجاه نحو زيادة الكمية، والتأثيرات السلبية على الفرد وعلى الوسط الاجتماعي المحيط به. لا يقصد بالإدمان على عقار ما مجرد الاعتياد أو طول مدة الاستعمال، وإنما بقصد تكوين عادة قوية وملحة تدفع بالمدمن إلى الحصول على العقار بأي وسيلة مع الزيادة في الجرعة من وقت لآخر...[2]

5- أنواع الإدمان : هناك نوعين من الإدمان هما: [3]

أ- **إدمـان نفسـي:** وهو حالة نفسية تنتج عن تعاطي المادة أو العقار وتسبب الشعور بالارتياح وتولد الدافع النفسي لتناول العقار بصورة مؤقتة أو دورية لتحقيق اللذة أو لتنب الشعور بالقلق والخوف.

ب- إدمان عضوي: وهو حال تكيف وتعود على تعاطي المادة أو العقار بحيث تظهر على المتعاطي اضطرابات نفسية وعضوية شديدة عند تناول العقار فجأة وهذه الاضطرابات تظهر على صورة أنماط من الظواهر والأعراض النفسية والجسمية المميزة لكل فئة من العقاقير حيث تسبب بعض العقاقير الإدمان النفسي والعضوي مثل الخمور والمنومات والمهدئات والأفيون ومشتقاته.

1- سعد المغربي: سيكولوجية تعاطي المخدرات،(رسالة دكتوراه)، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1976، ص17.

2- محمد فتحي حماد: الإدمان والمخدرات، دار فجر للنشر والتوزيع، الحدائق، ط1، صر، 2004، ص 23.

3- محمد فتحي حماد: المرجع نفسه ، ص 29.

ثانيا: أنواع المخدرات وتصنيفاتها:

لقد تتزايد أعداد مدمني المخدِّرات مع مرور الأعوام، كما أنّ شرائح المدمنين أيضاً بدأت تختلف وتتنوع، ففي القديم كان الإدمان على المخدِّرات مقصوراً على فئة الأغنياء ومن لديهم المال الوفير لأنّ ثمنه باهظ، كما أنّ غالبية المدمنين كانوا من الشباب الذّكور، بينما اليوم تشير الإحصائيات والدِّراسات التي تقوم بها المنظّمات التي تنادي بخطر المخدِّرات إلى أنَّ هذه الآفة أصبحت منتشرة بين جميع الفئات العمريّة ومن الجنسين، كما أنّ الفقراء أيضاً أصبحوا يتجِّهون إليها لتفريغ طاقاتهم المكبوتة، وللهروب من الواقِع وهو ما زاد من خطرِها على المجتمع ككّل.

حكم المخدِّرات شرعاً يعتبر تعاطي المخدِّرات من الممنوعات المحرّمة شرعاً، فهي تقع من ضمن ما يضر بالعقل والجسم، قال تعالى في سورة المائدة :﴿ يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلاَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُم تُفْلِحُونَ 90 إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاء فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللّهِ وَعَنِ الصَّلاَةِ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ الآية91.

– النوع الأول: **مخدرات طبيعية:** وهي التي تكون في الأصل نباتات وتستعمل مباشرة بشكلها الأصلي عن طريق الفم، ومثال ذلك الحشيش والأفيون والكوكايين والقات.

– النوع الثاني: **مخدرات تصنيعية (نصف طبيعية):** هي المواد المخدرة التصنيعية التي تستخلص من المواد الطبيعية، وتجرى عليها بعض العمليات الكيميائية، وتصبح مواد أخرى أشد تركيزاً وأثراً، ومن أمثلة هذا النوع المورفين والهيروين والكوكايين وغير ذلك من المواد التصنيعية.

– النوع الثالث: **المخدرات التخليقية:**

هي عقاقير من مواد كيميائية لها نفس تأثير المواد المخدرة الطبيعية أو التصنيعية، وهي تصنع على شكل حبوب أو أقراص أو كبسولات، أو حقن أو مساحيق وكشراب.

المحور الثاني : أسباب وعوامل انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات:

يمكننا رصد الأسباب التي تؤدي إلى تعاطي المخدرات كالآتي: [1]

– **ضعف الوازع الديني:** إن عدم وجود تنشئة دينية منذ الصغر للأبناء وحثهم ومتابعتهم على الالتزام بالتعاليم الإسلامية، سيكون لها الأثرُ في بناء شخصيةٍ غير متزنة مضطربة تعاني من القلق والوساوس والاضطرابات فعندها يسهل عليها الانقياد والتعاطي لأي مؤثر من قبل الأشخاص المتعاطين، مما يحرفها عن طريق الحق والخير إلى طريق الفساد والضلال. فضلاً عن الفهم الخاطئ للتعاليم الدينية في سلوك المراهقين، إذ لوحظ أنهم أكثر انقياداً إلى من يدفعهم باسم الدين إلى سلوكٍ معين يتضمن خروجاً على قواعد المجتمع، ولذلك يمكن القول أن كلاً من الفهم الديني الخاطئ، أو نقص التوجيه الديني يعتبر من أهم الأسباب الدافعة إلى تعاطي المخدرات.

– **رفاق السوء:** يشكل رفاق السوء أحد المتغيرات المرتبطة بانتشار ظاهرة تعاطي المخدرات حيثُ أظهرت العديد من الدراسات التي أجريت في كثير من بلدان العالم إلى أن رفاق السوء لهم دوراً كبيراً ومؤثراً في دفع بعضهم البعض لتعاطي المخدر، كما اتضح من معظم تلك الدراسات أن رفاق السوء يشكلون المرتبة الأولى وبنسب مرتفعة في دفع الأفراد لتعاطي المخدرات، مما يؤكد أن رفاق السوء وصحبتهم تعتبر من العوامل الرئيسية في زيادة أعداد المتعاطين والإقبال على المخدرات وزيادة انتشارها.

– **الشعور بالفراغ :** إن عدم استثمار الفراغ بشكلٍ مجدٍ وفعال يصبحُ مفسدةً من قبل الإفراد خاصةً إذا تلازم وقت الفراغ مع عدم توفرِ الأماكن الصالحةِ التي تمتصُ طاقة الشباب كالنوادي والمتنزهات، فعندها ينبغي تعليم هؤلاء الأفراد البدائل المختلفة للاستمتاع بوقتِ فراغهم دون اللجوء إلى المخدرات، مثل: الرياضة، الموسيقى، الهوايات المختلفة، بما يعود بالنفع عليهم وعلى مجتمعهم، فالنمو والتقدم يعتمدُ على المستوى الفكري الذي يعيش فيه الإفراد.

1– سعد العربي: ظاهرة تعاطي المخدرات– تعريفها ن تاريخها – الندوة الدولية العربية حول ظاهرة تعاطي المخدرات، 4 – 10 ماي 1996، ص ص 182– 183

والمسكرات في سبيل تحقيق المتعة الزائفة مما يؤدي في نهاية المطاف إلى ارتكاب الجريمة.

– **السهر خارج المنزل** : قد يفسر البعض الحرية تفسير خاطئ على أنها الحرية المطلقة حتى ولو كانت تضر بهم أو بالآخرين، ومن هذا المنطلق يقوم البعض بالسهر خارج المنزل حتى أوقات متأخرة من الليل، وغالباً ما يكون في أحد الأماكن التي تشجع على السكرِ والمخدرات وخلافه من المحرمات.

– **السفر إلى الخارج** : يعدّ السفر خارج البلاد ملاذاً للأفراد خاصةً فئة الشباب، حيثُ لا توجد مراقبة أو متابعة لهم في غالبية الأحيان من أسرهم مما يجعلهم يفكرون في تناول العقاقير والارتياد إلى آماكن اللهو وتناول جرعاتٍ كبيرة من المنبهات والمواد المخدرة بدون أيّ مساءلة أو محاسبة من أي جهةٍ ما.

– **المشكلات الاجتماعية:** هناك العديد من الهموم والمشكلات الاجتماعية لا يقوى أفرادها على تحملها، فيلجأ البعضُ منهم إلى تناول بعضاً من العقاقير والمواد المخدرة آملاً في الهروب من الواقع المعاش، وتغييرٍ فعلي في حياته النفسية، لكن خطورة مثل هذه الحالات ربما تعدّ أكثر فتكاً من أي سببٍ آخر حيثُ أنها تضاعف من حالته النفسية، وتجعله مدمناً ومستهلكاً لها باستمرار، من شأنها أن تحدث أضرارً بالغةً ليس فقط على جسده فحسب، بل تضاعف من همومه ومشاكله الاجتماعية.

– أسباب تعود إلى الأسرة:

تعتبرُ الأسرة الخلية الأولى في المجتمع، وهي التي ينطلقُ منها الفردُ إلى العالم الذي حوله بتربية معينة وعاداتٍ وتقاليد اكتسبها من الأسرة التي تربها فيها، لذا يبقى الحرصُ عليها شديداً والاهتمام بسلامتها هدفاً يبتغى، لأن الطفل الذي يعيش في أسرةً رصينةٍ متماسكة يبقى وثيق العرى، رصيناً أمام كل المغريات والانحرافات السلوكية.

وقد أظهرت نتائج تعاطي المخدرات أن تغلغل الاستقرار في جوّ الأسرة، متمثلاً في انخفاض مستوى الوفاق بين الوالدين، وتأزم الخلافات بينهما إلى درجةٍ من الهجرِ والطلاق، يولد أحياناً شعوراً غالباً لدى الفرد بعدم اهتمام والديه به. ومن الأسباب التي تعود للأسرة وتساهم في تعاطي المخدرات:

– **القدوة السيئة من قبل الوالدين:** يعتبرُ هذا العامل من أهم العوامل التي تدفعُ بالشباب إلى تعاطي المخدرات، ويرجع إلى ذلك التصرفات المخجلة من قبل الوالدين أمام أبنائهم، وما يسببه ذلك من صدمةٍ نفسية عنيفة للأبناء تدفعهم إلى محاولة تقليدهم فيما يقومون به من تصرفاتٍ سيئة.

– **إدمان أحد الوالدين:** يشكلُ تعاطي المخدرات أو الإدمان عليها في محيط الأسرة مشكلة خطيرة تهدد حياة الأسرة وأمنها واستقرارها، حيثُ أن تعاطي الأب للمخدرات يسبب مشاكل وتحديات اجتماعية واقتصادية وقيمية تواجه جميع أفراد الأسرة مجتمعين ومنفردين، وتنعكس سلبياً على مقومات تماسكها وترابطها وتآلفها، وفي حالة تعاطي الأم للمخدرات تصبح الصورة أكثر غموضا وتشويشا أمام الأبناء،حيثُ يصبح الوضع في هذه الحالة مأساوياً ومزرياً سلوكاً وتعاملاً،لأن تقليد سلوك الأم ومحاكاتها في تصرفاتها أقرب عند الأطفال من غيرهم، وأكثر قبولاً واستساغةً وممارسةً.

انشغال الوالدين عن الأبناء: إن انشغال أحد الوالدين عن تربيتهما لأبنائهما خاصةً في مراحل زمنية مبكرة بدوافع السفر للخارج، او تحقيق العائد المادي فلن يجلب لهما سوى الضياع والوقوع في مهاوى الإدمان، وما يترتبُ على ذلك من أضرارٍ جسيمةٍ تلحق بالأبناء كالإدمان، والانهيار الخلقُي وغيرها من المشكلات النفسية التي تلحق بهما نتيجة غياب التنشئة السليمة لهما من قبل والديهما. فضلاً عن حالات غياب الأم عن البيت لفترات متباينة قصيرة أو طويلة، فإن الأطفال في هذه الحالة لا يجدون سوى الشارع لقضاء أوقاتهم،دون تمييزٍ بما يحمله أمثالهم وغيرهم من قيمٍ وسلوكياتٍ سلبية تصبحُ السمة الغالبة فيهم يمارسونها عن قصد أو غير قصد

كثرة تناول الوالدين للأدوية والعقاقير: إن تعاطي المخدرات والإدمان عليها بشكلٍ مستمر من قبل الوالدين أمام الأبناء بصورةٍ علنية، وتوفرها في المنزل على مرأى الأبناء صغاراً وكباراً تخلقُ لديهم شعوراً إيجابياً نحو تعاطيها،وتتولد لديهم قناعاتٍ بعدم ضررها، ويغرس في نفوسهم مفهوماً بإباحيتها وعدم تحريمها، لأن التجربة ماثلةً أمامهم توحي بأن التصرفات التي يقوم بها أحد أعضاء الأسرة صحيحة ولا يشوبها أيّ لغطٍ أو ضررٍ، وبالتالي تصبح شرعية تناول الأبناء العقاقير والمواد المخدرة أمراً مباحاً لا يستوجب العقاب أو التوبيخ من قبل

الوالدين ما دامت الأسرة تتصرف بهذا الشكل فلا ضير على الأبناء أن يقوموا بهذا الفعل أمام أسرتهم أو في مكان آخر.

- **القسوة الزائدة على الأبناء:** يعتمدُ هذا الأسلوب على استعمال عبارات قاسيةٍ جداً من الوعيد والترهيب والتأنيب والصراخ، وقد يكون هذا الأسلوب معتمداً على القهر الجسدي من ضربٍ وتعذيبٍ، وإساءة مادية، ويحدث ذلك أحياناً عندما يفشل الكلام اللفظي في الوصول إلى الهدف. وهذا الأسلوب في التربية يخلقُ في الأبناء النفور والهروب من الواقع المعاش، ويؤول بهم إلى الشعور بالنقص والارتباك، مما يسهل انقيادهم إلى الانحراف والدفع بهم إلى طريق الفساد وتعاطي المخدرات.

- **أسباب تعود إلى المجتمع:**

وجود بعض أماكن اللهو في بعض المجتمعات:- تحرصُ بعض المجتمعات على أن تكون أماكن اللهو مناطق ترفيهية يزورها أفراد المجتمع للترويح عن أنفسهم من ضغوط الحياة وتعقيداتها المستمرة، لكن يحرصُ بعض القائمين عليها أحياناً إلى تشويها عبر إدخال المسكرات وبعض العقاقير المخدرة بهدف تحقيق أكبر قدرٍ ممكن من الإرباح الطائلة على حساب توفير الراحة النفسية للبشر، فضلاً عن استغلالهم بشتى الوسائل والطرق تحت ذرائع وهمية وحجج لاستطيع العقل البشري تحملها أو استيعابها، فمن يريدُ أن يفسد عقول البشر والاتجار بهم فهو لا يسعى إلى توفير الراحة لهم.

العمالة الأجنبية وتعاطي المخدرات:- أدى استقدام الأيدي العاملة الأجنبية خاصةً من مختلف البلدان الآسيوية إلى دول الخليج خلال السنوات العشر الأخيرة إلى جلب العديد من السلوكيات المنحرفة كان أبرزها عادة تعاطي المخدرات بمختلف أنواعها وأساليبها.

أظهرت نتائج الدراسة التي آجراها الباحث محمد العتيبي بعنوان :" دور العمالة الوافدة في ترويج المخدرات من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات" إلى أن أكثر الجنسيات من العمالةِ الوافدة ترويجاً للمخدرات هي الجنسيات الباكستانية، والأفغانية، والسورية، واليمنية، إضافة إلى بعض الطرق والأساليب التي اعتمدت عليها العمالة الوافدة في ترويجها للمخدرات كإخفاء المواد المخدرة في آماكن آمنة، وتجنيد بعض ضعاف النفوس لمساعدتهم في بيعها وترويجها، فضلاً عن استئجار الشقق واستعمالها كأوكار لبيع وترويج المخدرات.

– **وسائل الاتصال:** نقصد بوسائل الاتصال العامة، تلك الوسائل التي تساعد الإنسان على الاتصال بالعالم الخارجي المحيط سواء كان هذا العالم محلياً أو قومياً أو عالمياً، ولعل أهم هذه الوسائل هي المطبوعات بشكلٍ عام وتتضمن المجلات والكتب، ثم وسائل الإعلام المسموعة والمرئية كالإذاعة والتلفزيون والسينما والفيديو.

يرى العديد من الباحثين أن بعض وسائل الإعلام كالإذاعة والتلفزيون والسينما، قد تؤدي أحياناً من خلال ما تقدم أو تعرض من أفلامٍ أو مسلسلاتٍ إلى الانخراط في دائرة الإدمان، وخاصةً تلك الأفلام التي يركز مضمونها على تعاطي المخدرات أو على الاتجار فيها أكثر من التركيز على إبراز الجوانب السلبية التي غالباً ما يقوم بها شخصيةً أو شخصياتٍ لها جماهيرية لدى المشاهد، فضلاً عن نوعية الأفلام والمسلسلات التي تسرف في إظهار حياة الرفاهية والبذخ على حساب القيم والأخلاق ممّا يخلق تناقضاً بين تطلعات الشباب وعدم توافر الوسائل اللازمة التي تمكنهم من تحقيق هذه التطلعات، بما يؤدي إلى تمرد الشباب وميلهم إلى العدوانية والعنف وأخيرا الإدمان.

لا ننسى الإعلانات المعروضة على وسائل الإعلام مثل: التلفاز، وغيرها من وسائل الإعلام التي ساهمت بشكلٍ أو بأخر في تشجيع الاتجاهات نحو تعاطي المخدرات كالإعلان عن الكحول، من أجل تحقيق الأهداف المعروضة من وراء طرح الإعلان إلا وهي هدم العنصر الأساسي من عناصر القوة والتنمية إلا وهي الشباب.

– **المدرسة:** تعتبر المدرسة مؤسسه تربوية اجتماعية، لكنها قد تفشل في تحقيق وظائفها، وقد يرجع ذلك إلى عوامل متعددة قد ترجع إلى الحدث أو ترجع إلى المدرسة أو ترجع إلى الاثنين معاً، إلا أن سوء معاملة المدرسين وقسوتهم، قد تجعلُ من المدرسة مثيراً شرطياً للألم والعقاب، ويجد الطفلُ في الهروب من المدرسة الوسيلة المناسبة لخفض التوتر والقلق، وتصبح المدرسة في هذه الحالة أقل جاذبية لبعض التلاميذ، الذين يجدون في البيئة الخارجية للمدرسة أكثر أمتاعاً لتحقيق رغباتهم، فيهربون من المدرسة إلى المناطق الجاذبة، مما يسهل تعرضهم للانحراف خاصةً إذا اجتمعوا مع أصدقاء السوء بالمدرسة وخارجها. والمدرسة كمؤسسة اجتماعية لا تعمل وحدها، ولكنها جزءٌ من الثقافة العامة للمجتمع الذي تعملُ فيه،

ظروفها هي ظروف ذلك المجتمع، فإن هي وجدت في مجتمعٍ جانح متفكك، وفي أحياء فاسدة، فإنها بلا شك لا تجد من حولها من يحميها من أثر هذه الظروف الاجتماعية غير الملائمة، وبالتالي فهي أعجز من أن تحمي أطفالها من التعرض إلى تلك الأنماط السلوكية الجانحة التي تشيع حولهم.

ويمكن تلخيص هذه الأسباب في:

1- ضعف الوازع الديني:

يعتبر الوازع الديني من العوامل الرئيسية التي تضبط سلوك الأفراد وتعاملهم ، حيث أن السعي الحثيث للظفر بالمنجزات الحضارية ، ومحاولة الاستفادة من التقدم التقني السريع الذي قصّر المسافات الجغرافية ، وأزال الحدود الطبيعية بين البلدان ، واتصال المجتمعات ببعضها، كل ذلك ساهم في التحلل من الوازع الديني وبالتالي أدى إلى ارتكاب المحرمات ومنها التعامل بالمخدرات . وبرأيي فإن الوازع الديني هو أساس الحماية من كافة الأخطار والحفاظ على الإنسان بأعلى درجات العز والكرامة بعيداً عن ارتكاب الجرائم والموبقات ، فالأمر لا يقتصر على جرائم التعامل بالمخدرات بل يتعداه إلى كافة أنواع الجرائم ، ولا يمكن فصل هذا السبب – ضعف الوازع الديني – عن أي سبب آخر من الأسباب التي سيرد ذكرها لاحقاً .

2- أسباب اقتصادية:

حيث أن سوء الأحوال المادية في أي مجتمع ، وتدني مستوى المعيشة يؤدي إلى عجز الفرد عن تأمين احتياجاته الأساسية ، و إذا ما اقترن هذا الأمر بضعف في قدرة ذلك الفرد على التحمل ؛ فانه – بلا شك – سيقوده إلى ارتكاب الجريمة لتحسين حالته المعيشية، ويعتبر التعامل بالمخدرات سواء أكان تجارة أم تهريباً أم ترويجاً ؛ أفضل هذه الجرائم وأسرعها وصولاً إلى الغنى .

3- أسباب اجتماعية:

جريمة المخدرات وكغيرها من الجرائم –قد تتولد كنتيجة للتشرد المتأتي من المشاكل العائلية المستمرة والتفكك الأسرى ، فمشاكل الطلاق أو حتى مجرد استمرار الخلافات بين الآباء والأمهات غالباً ما يؤدي إلى تحطيم نفسية الأبناء وخروجهم من المدارس ، وبالتالي الزج بهم إلى الشارع يرمي بهم كيفما تشاء الظروف .

وكذلك فإن تدني مستوى الثقافة لدى البعض، قد يدفع لممارسة وسائل غير مشروعة لتعويض هذا النقص وتحقيق الشعور بالمساواة مع الآخرين.

4- **أسباب صحية :**

يعتبر تدني المستوى الصحي والتعامل مع الدواء بشكل سيء ، من أبرز ملامح المجتمع النامي، وإن سوء استعمال هذا الدواء واللجوء إليه دون مشورة طبيب، غالباً ما يقود إلى الوصول للمواد النفسية التي أصبحت أكثر المواد إساءة للاستعمال وبالتالي انعكاس التأثير الإيجابي إلى تأثير سلبي قد يقود للإدمان .

5- **أسباب ثقافية :**

فالكثير من المروجين يلجئون إلى خداع الشباب وسوقهم لتعاطي المخدرات من خلال إقناعهم بفائدتها لهم من حيث تقوية الجسم وتنشيطه ومنحة طاقة هائلة ...الخ ، مستغلين النقص الحاصل لدى هذه الفئة في معرفة ماهيّة هذه المواد وإدراك أخطارها وأضرارها، وأن ما يقصده المروج هو الأثر الآني أو السريع والذي لا يدوم أكثر من ساعات معدودة ولا يتكرر لأكثر من مرّة أو مرّتين على الأكثر، لكنه أخفى حقيقة أن هذه المواد تؤدي إلى الاعتماد النفسي والبدني (الإدمان)، ليفقد الإنسان ذلك الأثر السريع ويبدأ الأثر الحقيقي للمخدرات، وهي الأخطار التي تحاول كل سلطات المكافحة في العالم مواجهتها والتصدي لها.

7- غياب دور المؤسسات الأخرى:

ما تزال بعض الجهات الرسمية والخاصة تعتقد خطأً أن عملية مكافحة المخدرات والحد من انتشارها قاصرة على إدارة مكافحة المخدرات وحدها، وبالتالي فإنها لا تقوم بالواجبات الملقاة على عاتقها حيال هذه المشكلة ، فعملية المكافحة هي سلسلة حلقات مترابطة بعضها ببعض لتشكل سوراً يحد من الزحف الفتّاك لتلك المشكلة، وكل حلقة في هذه السلسلة هي دور لمؤسسة أو معهد تدريبي أو جمعية أو هيئة، وباختصار فإن تلك الأدوار هي كلّ لا يتجزّأ .

كما تذهب الكثير من الدراسات إلى حصر أسباب تعاطي المخدرات وانتشارها بين الشباب في العوامل التالية:

1- انعدام التربية والتنشئة الاجتماعية السليمة:

إن السبب الأول في انحراف الشباب هو التربية الغير سوية من طرف الوالدين، فالطفل كالصفحة البيضاء ترسم فيها ما تشاء فإذا كانت تربيته منذ البداية مبنية على أسس ومبادئ الدين الإسلامي فالنتيجة هي إنسان صالح بإذن الله تعالى، ولا اقصد في قولي بأن كل اللوم يكون على الوالدين فهناك الأسرة والمدرسة والمجتمع ولكن ما أقصده هو أن الطفل أول ما يفتح عينه يرى أمه وأباه، فإذا وجد الطفل الأب يدخن مثلاُ وهو يعتبر هذا الأب قدوة له فإنه والحال هذا يكون من الصعب إقناعه بعدم التدخين إذ كيف يستطيع الأب أن يمنع ابنه عن شيء هو يفعله، وكما قيل قديما فاقد الشيء لا يعطيه، والعكس بالعكس فإذا كان الأب ذا أخلاق حميدة فالنتيجة هي تكوين أبناء صالحين . فالواجب على الآباء مراعاة ما استرعاهم الله به قال صلى اللّه عليه وسلم: ﴿ كلكم راعٍ وكلكم مسئولٌ عن رعيته: فالأمير الذي على الناس راعٍ عليهم وهو مسئولٌ عنهم، والرجل راعٍ على أهل بيته وهو مسئولٌ عنهم، والمرأة راعيةٌ على بيت بعلها وولده وهي مسئولةٌ عنهم، والعبد راعٍ على مال سيده وهو مسئولٌ عنه، فكلُّكم راعٍ وكلكم مسئول عن رعيته ﴾.

2- الفراغ عند الشباب وخطورته :

الوقت هو حياة الإنسان ولا بد من استغلاله فيما يعود عليه بالنفع، فكم من أناس يقضون أوقاتهم في غير فائدة تذكر أو منفعة تسطر، ولما كان الفراغ قاتلاً للأوقات، خاصة وقت الشباب الذي هو أغلى شيء، كان الاهتمام به أبلغ وأشد، كما هو معلوم فان الإنسان يسأل يوم القيامة عن وقته فيما أقضاه، قال صلى الله عليه وسلم ﴿ **لا تزول قدما ابن آدم يوم القيامة من عند ربه حتى يسأل عن خمس عن عمره فيما أفناه وعن شبابه فيما أبلاه وماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه وماذا عمل فيما علم** ﴾

إن الفراغ في حياة المرء أمره خطير، وشره مستطير، وخاصة عند الشباب. إن الفراغ مفسدة للمرء إن لم يوجه في الخير فإنه يسبب مشاكل كثيرة، ولذا لا بد أن يملأوا أوقاتهم بما يفيدهم ويفيد أمتهم، وإلا كان وبالا عليهم. فالفراغ قد يؤدي بصاحبه إلى تناول المخدرات إن لم يستغله فيما ينفعه، إن الفراغ نعمة في حق العبد إذا استعمله فيما يعود عليه بالنفع في

دنياه وأخراه، أما إذا لم يغتنمه الشاب تحول من نعمة إلى نقمة، ومن منحة إلى محنة، ويصبح شبحًا مخيفًا يحول الشاب إلى ألعوبة بيد المنحرفين والمجرمين، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿ نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس، الصحة والفراغ ﴾، وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: ﴿ إني لأمقت الرجل أن أراه فارغًا، ليس في شيء من عمل الدنيا ولا عمل الآخرة ﴾

3- مصاحبة رفاق السوء:

إن الاتصال بالمنحرفين ومصاحبتهم يؤثر كثيرا على الشباب في عقله وتفكيره ولذلك جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ﴿ المرء على دين خليله فلينظر أحدكم من يخالل ﴾ وقال صلى الله عليه وسلم: ﴿ مثل الجليس الصالح والسوء، كحامل المسك ونافخ الكير، فحامل المسك : إما أن تبتاع منه، وإما أن تجد منه ريحا طيبة، ونافخ الكير: إما أن يحرق ثيابك، وإما أن تجد ريحا خبيثة﴾ . إن الرفقة أو الصحبة من الحاجات الاجتماعية لكل إنسان، لأن الرفقة حاجة نفسية متأصلة في النفس البشرية، فإذا صلحت الرفقة صلح الإنسان والعكس بالعكس، وعليه وجب على الإنسان أن يختار الرفقة أو الصحبة الحسنة.

إن من أهم عوامل وقوع بعض الشباب في بعض الرذائل والتي من ضمنها موضوع بحثنا هذا (تعاطي المخدرات)، وهي الرفقة السيئة التي يجب الحذر منها، فرفيق السوء قد يجرّك إلى الرذيلة ويبعدك من كل فضيلة، وقد يقودك إلى الفضيحة والخزي والعار، أو يوقعك في المحذورات من التدخين وشرب الخمر والمخدرات وما ينجم عنها من انحرافات تهدد حياة الفرد ومجتمعه.

4- البيئة المحيطة بالشباب:

كل إنسان يولد على الفطرة التي فطره الله عليها، وإنما ينحرف بسبب ما يجد من حوله، ويتغير بما يجده أمامه، فالنفس البشرية قابلة للخير والشر، وعندها استعداد للاستقامة أو الانحراف والبيئة هي التي تعزز ذلك وتيسره، فللبيئة تأثير خاص على الإنسان، فإن تربى الفرد في بيئة تعتز بالفضيلة والأخلاق الحسنة، صار الإنسان كذلك، وإن عاش في بيئة فيها من الفساد الأخلاقي والفكري، أصبح على حسب ما فيها منه، فالإنسان ابن بيئته يؤثر ويتأثر بما بمحيطه الاجتماعي والثقافي... قال صلى الله عليه وسلم: ﴿ كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه ﴾.

5- الأعلام :

إن الإعلام سلاح ذو حدين من الممكن أن يكون نافعًا، ومن الممكن أن يكون عاملاً من عوامل الانحراف، ولكن ما نشاهده اليوم عبر الفضائيات ابتداء من أفلام و والمسلسلات وخاصة العُنفية منها والإباحية وغيرها من البرامج وما تنشره من انحراف كالرقص والزنا وشرب المخدرات وجرائم السرقة ... الخ، فكل هذا ما هو إلا طريق للانحراف الفكري والسلوكي لدى الشباب.

هذه بعض الأسباب الرئيسية التي تكون سببا في انحراف الشباب، هذا وثمة أسباب أخرى لوقوع الشاب في شبح المخدرات فهذه الأسباب على سبيل المثال لا على سبيل الحصر إذ الموضوع أكبر من أن يحاط بهذا البحث البسيط. والآن وبعد أن عرفنا أسباب تعاطي المخدرات والإدمان عليها وجب علينا أن نبين الآثار الاجتماعية والنفسية والصحية لتعاطي

المحور الثالث: آثـــار المخدرات

- الآثار الاجتماعية لتعاطي المخدرات:

يعدّ تعاطي المخدرات مرضٌ اجتماعي، يذل الفرد ويحطمه، ويؤثر على نفسيته، وينعكس على شخصيته، فيمحوا منه الفضيلة، ويدفعه إلى الرذيلة، ويقود الشخص إلى التبلد واللامبالاة مما يفقده الشعور بالمسئولية، ويبعده عن واقع الحياة، يبدو دائماً خائر القوى، دائم الجلوس قليل الحركة، لا يقوى على العمل، ولا يعرف معنى الكفاح، ينتهي به الحال إلى الإقامة بأحد المستشفيات لعلاج مرض عضوي مزمن، لا شفاء منه، أو بمستشفى الأمراض العقلية إلى أن تنتهي حياته.

تشيرُ معظم الدراسات والبحوث [1] التي أجريت على كافة أنواع المخدرات وفي مختلف المجتمعات أن تعاطي المخدرات له آثارٌ سلبية على الفرد وفي علاقته مع غيره من الأفراد في المجتمع، وعلى إنتاجيته سواء كان عاملاً أو طالباً، لما يطرأ عليه من تغييراتٍ كنتيجة مباشرة للتعاطي.

1- سعد العربي: المرجع السابق ، ص 52.

تؤدي المخدرات إلى نتائج سيئة للفرد سواء بالنسبة لعمله أو إرادته أو وضعه الاجتماعي وثقة الناس به، فتجعل منه إنساناً كسولاً ذو تفكيرٍ سطحي، بهمل في أداء واجباته، ولا يبالي بمسؤولياته، وينفعلُ بسرعةٍ ولأسباب تافهةٍ، وذو أمزجةٍ منحرفة في تعاملهم مع الناس.

تدفع المخدرات الفرد المتعاطي إلى عدم القيام بمهنته، والافتقار إلى الكفاية والحماس والإرادة لتحقيق واجباته مما يدفع المسؤولين عنه بالعمل إلى طرده من عمله وتغريمه غراماتٍ مادية تتسببُ في اختلالِ دخله. وفي هذا المجال أشار العالم **وولف** (Wolf) إلى الأثر الاجتماعي للإدمان في تجربته مع ثلاثة من الأطباء العقلين في مدينة (**رسيف**) بالبرازيل، على عددٍ من متعاطي المخدرات، وقد تبين أن هؤلاء المدمنين كانوا موضع ثقةٍ وانهارت، وقد تأثرت أخلاقهم وكفاءتهم الإنتاجية، وانهارت علاقاتهم بزملائهم، بسبب المخدر، وتحولوا إلى أشخاصٍ يفتقرون إلى الطاقة المهنية، والحماس والإرادة، بالإضافة إلى الإهمال الواضح في مظهرهم ومشاعرهم العدائية تجاه الابن يؤدي تعاطي المخدرات إلى هبوط مستوى أخلاق متعاطيها، فيؤدي بهم إلى حبِ الذات، وعدم الشعور بالمسؤولية، والاستهتار بالواجب، وضعف الإرادة، وإهمال الواجبات العائلية، والتنكر لمبادئ الأمانة والشرف.

يسبب الإدمان على المخدرات للمدمن نقائص وعاهاتٍ جسيمة، وعقلية، وخلقية، تتنقل غالباً إلى ذريته، فالإدمان له أثرٌ في سعادة الفرد والأسرة وشقائها، وكذلك له ارتباطٌ وثيق بالإجرام، فجريمة ما قد تكون نتيجة لتهيج حادث من تعاطي المخدرات، أو أضطربٌ عقلي متسبب عن الإدمان المزمن، أو حادث من حالة الفقر التي سببها الإدمان، أو للرغبة في الحصولِ على المخدر بطريقٍ غير مشروع. إن متعاطي المخدرات يعطون المثل السيئ لأفراد أسرتهم فهم غالباً ما ينساقون وراء نزواتهم وغرائزهم الأولية التي تحكمها الإرادة أو الظروف العادية، وذلك لانعدام قدرتهم على السيطرة عليها وعلى الدوافع الكامنة في أنفسهم.

يؤدي تعاطي المخدرات من قبل أحد أفراد الأسرة إلى زعزعة البنية الاجتماعية للأسرة، وتراجع أطر التفاعل الاجتماعي البنّاء بين أعضائها، تختلف أبعاد تلك الآثار ونتائجها باختلاف عضوية الفرد المتعاطي داخل الأسرة كالأب أو الأم أو أحد الأبناء، وكذلك نوعية مادة المخدر الذي يجري تعاطيه، ومستوى التعاطي وفترته الزمنية.

يمثل تعاطي المخدرات عبئاً اقتصاديا شديداً على دخل الأسرة، فتسوء حالتها المعيشية من جميع النواحي، وقد يؤدي ذلك إلى انحراف بعض أفراد الأسرة، ويكون الوالد في هذه الحالة نموذجاً سيئاً لأسرته، سواء من ناحية أخلاقه، أو علاقاته المشبوهة بالمدمنين ذوي الأخلاق الشاذة، إضافةً إلى انزلاق أحد أفراد الأسرة إلى نفس الهاوية التي انحدر إليها ربّ الأسرة، وهي الإدمان خاصةً الأطفال الذين ينشأ لديهم شعور بعدم المسؤولية وتقدير الواجب حيال أسرهم بل حيال المجتمع.

لا يقتصر تعاطي المخدرات على التشوه المادي للأسرة فحسب، بل يؤدي إلى تفكك الروابط الأسرية، وزيادة المشاكل بين الزوجين والتي تنتهي بالأسرة إلى الدمار والخراب. بمعنى آخر فإن المتعاطي مثلما يتأثر بالبيئة المحيطة به، فأنه يؤثر فيها أيضاً، وتتغير حالته الصحية والعقلية إلى الأسوأ، ولا يكون في حالة صحية أو عقلية تسمح له أن يرعى أبناءه، ويعجز عن تنشئتهم التنشئة السليمة.

كما تنعكس حالات تعاطي المخدرات من قبل أحد أفراد الأسرة على علاقاتهم الاجتماعية، حيثُ يسودها تحديدٌ للتفاعل الاجتماعي معهم، ونفور منهم، ونبذ لهم، ومحايدة الاختلاط بهم من قبل الأقارب والجيران والأصدقاء، بسبب سمعتهم السيئة لتعاملهم مع المخدر وما يفرزه من أنماط سلوكية سلبية، فضلاً على نظرة المجتمع المحلي إلى زمرة المتعاطين فهي تختلفُ من فردٍ لأخر كأن ينظر إلى المتعاطي على أنه مريضٌ معدي بحاجة للعلاج، أو إنسان شاذ يمكن أن يتوب، أو أنه أنموذجٌ اجتماعيٌ سيء، أو أنه مصدر سوء ورفيق سوء، أو أنه إنسانٌ ملوث يجب أن ينبذ.

إن تعاطي المخدرات وإدمانها يمثل مشكلةً اجتماعية خطيرة باتت تهدد آمن المجتمع وسلامته، بل أصبحت خطراً داهماً يجتاحُ الإنسانية جمعاء، وتنعكس آثارها على المجتمع من مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية. يمكن تحديد الآثار الاجتماعية للمخدرات على المجتمع في المسائل التالية :

- **انتشار الجريمة والانحراف:** يعد إدمان المخدرات من الموضوعات التي ترتبط بالسلوك الإجرامي، وذلك من ناحيتين، الناحية الأولى، أنه جريمة في حد ذاته يعاقب عليها القانون،

ومن ناحيةً أخرى أوضح عدد لا بأس به من البحوث والإحصاءات أن هناك علاقة بين تعاطي المخدرات والأفعال التي يجرمها القانون، كجرائم القتل والاغتصاب والسرقة والتشرد والزنا واللواط وكافة الممارسات الجنسية من الاعتداء على المحارم. وبذلك يمكن القول أن الجرائم الناجمة عن المخدرات هي جرائم مركبة تنشئ مضاعفات إجرامية خطيرة على المجتمع.

إن انعدام دخل المتعاطي نتيجة لبطالته وعجزه عن سد احتياجاته، فإن النتيجة الحتمية لذلك أن يتعرض المتعاطي لارتكاب الجريمة في بعض أشكالها وصورها كالنصب أو الاحتيال أو خيانة الأمانة، وفي هذه الحالة من الضروري أن يتعرض أصحابها للتدهور الخُلقي، والاجتماعي، والتفكك الأسري، كالزنا، والطلاق، وتعدد الزوجات، وإهمال الأبناء، وتعاطي المزيد من المواد النفسية الأخرى كالكحوليات.

– **الانحدار الخُلقي والاجتماعي:** بالرغم من أن المخدر يعتبر نتيجة للتدهور الأخلاقي، إلا أنه في نفس الوقت يعتبر سبباً لهذا التدهور في القيم، وذلك نتيجة لعدم القبول الاجتماعي للمتعاطي كسلوكٍ غير محترم في بعض الأوساط الاجتماعية، فالمتعاطي يضطر إلى ارتياد الأماكن والأوساط السيئة حتى يتوفر له المخدر، ومن ثم يحتفظ بذوي السلوك السيء والسيرة الشائبة.

– **العداوة والبغضاء بين الناس:** إن تعاطي المخدرات يعدّ سبباً مباشراً لوقوع العداوة والبغضاء بين الناس حتى الأصدقاء منهم، لأن المدمن حينما يسكر ويفقدُ العقل الذي يمنع من الأقوال والأفعال التي تسئ إلى الناس، يستولي عليه حب الفخرِ الكاذب والكبرِ،ويسرع إليه الغضبُ بالباطل مما يدفعُ إلى ألوانٍ من البغضاء والعداوة بين المتعاطي وعامة الناس، فينشأ القتلُ وإفشاء الإسرارُ وهتك الإعراض، وهذه أسقامٌ اجتماعية تؤذي المجتمع .

– **اعتلال صحة المتعاطي:** إن اعتلال صحة المتعاطي الناجم عن المخدرات يؤثر في المجتمع لأن الفرد ليس بمعزلٍ عن مجتمعه، بل هو جزءٌ منه يؤثر فيه ويتأثر به. حيثُ أن تعاطي المخدرات والحشيش تؤدي إلى سيادة الإمراض الاجتماعية في المجتمعات، مثل السلبية، والتواكل، والانتهازية وتعطيل أمور الناس في الدوائر العامة والخاصة، وهذا من شأنه أن يؤثر على تقدم المجتمع ونموه

- **الآثار الاقتصادية لتعاطي المخدرات:**

إن ظاهرة تعاطي المخدرات لها جانبها الاقتصادي، وهو على قدرٍ كبير من الأهمية، بالنسبة للفرد من ناحية، والمجتمع من ناحيةٍ أخرى، كما أن التعامل بالمخدرات تعاطياً أو ترويجاً من شأنها أن تضعف النفس البشرية، وتصيبها بالأمراض مما يجعلها غير منتجةٍ ومتأخرة دائماً عن العمل الذي يعدّ بمثابة وسيلةً لكسب العيش. وقد دلت نتائج البحوث التي أجريت أن تعاطي المخدرات وإدمانها يؤثر على إنتاجية الفرد في العمل، والتي من شأنها أن تؤدي إلى تناقص إنتاجية المتعاطي، والمقصود هنا بالإنتاجية مقدار ما ينتجه الشخص في وحدة زمنية معينة.

والأثر الثالث من الآثار المترتبة على تعاطي المخدرات اقتصاديا على المستوى الفردي هو تزايد قابلية المتعاطي للوقوع في الحوادث، بحيثُ يتسبب ذلك في إصابة العملية الإنتاجية نفسها بخسائر جسيمة ناجمة عن حدوث هذه الحوادث(كحدوث تلفٍ في أدوات الإنتاج أو آلات الإنتاج، إلا أنه في حالاتٍ أخرى قد تصاب العملية الإنتاجية بخسائر أكثر جسامةً مثال ذلك حالاتُ التعاطي والإدمان بين عمال الصناعة، وبوجه خاص العمال المهرة في ميدان الصناعات الثقيلة.

أ- الآثار الاقتصادية لتعاطي المخدرات على الفرد:

إذا نظرنا إلى آثر المخدرات على الفرد من الناحية الاقتصادية سنجدُ أن الفرد المدمن قد بدأ في تعاطي المخدرات مجاناً لأول مرة، أو مجاملةً لصديقٍ، أو حباً للاستطلاع، أو رغبةً في تسكين بعض الآلام، وبعد ذلك يبدأ في دفع الثمن مقابل الحصول على المادة المخدرة، وفي كل يومٍ يزيدُ من الجرعة التي يأخذها، وبالتالي يزيد الثمن الذي يدفعه مقابل الحصول على المواد المخدرة، حتى يأتي الوقت الذي يجد المدمن نفسه بلا مالٍ يضطر إلى بيع كل ما يملكه مقابل الحصول على المادة التي يتعاطاها.

ب- الآثار الاقتصادية لتعاطي المخدرات على المجتمع:

من أخطر أضرار المخدرات تأثيرها السلبي على اقتصاديات المجتمع، نظراً لتكلفتها الباهظة التي تقع على موارد المجتمع، فضلاً عن إعاقتها نموه وتقليلها من فاعلية التوجهات الكبرى التي ينبغي أن تستحوذ على مسيرته. إن أهم مظاهر الخسائر الاقتصادية للمخدرات هي تلك المبالغ التي تنفق عليها ، فإذا كانت المخدرات تزرع في المجتمع الذي تستهلك فيه، فإن

معنى ذلك إضاعة جزءاً من الثروة القومية المتمثلة في الأرض التي كان من الممكن استثمارها في زراعة ما هو أنفع للمجتمع من المخدرات، وفي الجهد البشري الذي يستهلك في زراعتها وتصنيعها. والمخدرات لها تأثير بالغ الخطورة على الناحية الاقتصادية للبلاد، فهي السبب الرئيسي وراء انتشار البطالة وقلة الإنتاج، كما أن انتشار تجارة المخدرات يترتب عليها تهريب العملة الصعبة خارج البلاد، فتقل كميتها ويزداد الطلب عليها، وتتجه إلى مزيدٍ من الارتفاع، والذي ينعكس بدوره على القوة الشرائية للعملة الوطنية.

يمثل تعاطي المخدرات عبئاً كبيراً على الدخل القومي للدولة، إذ أن المخدرات التي تُهرّب من الخارج تقدر بمئات المليارات، وهذا يعني أن الأموال التي تتسرب من الخارج يحتاجُ لها جميع أفراد الشعب ويجب أن تستثمر في قطاعاتٍ حيوية تعود على الدولة بمردودات ضخمة يكون لها الأثر المباشر في إحداث عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

وأخيرا يأتي بند رئيسي آخر للآثار الاقتصادية وهو ما يتمثل في المبالغ التي تنفقها الدولة والمؤسسات المختلفة على مجموعة الخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية التي تقدم لعلاج الإدمان، وإجراءات التأهيل والاستيعاب الاجتماعي، وبرامج التوعية بجميع مستوياتها، ومما لاشك فيه أن هذه المبالغ التي تنفق في غير النواحي غير الإنتاجية، كان يمكن أن توجه للاستثمار في عمليات الإنتاج لتعود على المجتمع بالفائدة، بدلاً من أن تضيع بهذه الكيفية، وهذه جميعاً أبواب للإنفاق تنهض بها وزارات الصحة والشئون الاجتماعية أساساً [1].

وهكذا يتضح لنا الآثار الخطيرة للمخدرات سواء على البعدين الاجتماعي أو الاقتصادي، حيثُ لا يمكن لنا أن نفصل الأثر الاجتماعي عن الأثر الاقتصادي فكلاهما مكملان لبعضهما البعض ومن هنا يجب أن تتضافر الجهود المشتركة ذات الرؤى الديناميكية في معالجة تعاطي المخدرات اعتماداً على التعاون والتنسيق الوثيق بين المؤسسات والوزارات ذات الصلة بالشأن، من آجل وضع الخطط العلاجية للمتعاطين في الإسهام في بناء واقعٍ

---

1 سويف مصطفى: **المخدرات والمجتمع نظرة متكاملة**، ،سلسلة عالم المعرفة 205، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، 1996، ص179

اجتماعي مستقر يعيشُ جميعَ أبناؤه بأمن واستقرار بعيداً عن أيّ مؤثرات أو شوائب من شأنها أن تعكر صفو حياتهم، أو تسهم في خلق مزيداً من الفوضى الاجتماعية والاقتصادية يكون لها الأثر السلبي على حياتهم الأسرية أو واقعهم المعاش.

المحور الرابع: أضرار المخدرات

إنَّ للمخدرات أضراراً متعددة على الفرد والمجتمع، وتفشيها وانتشارها بين أفراد المجتمع من أخطر الأمور التي يجب الحد منها بكافة الوسائل من قِبل جميع الجهات المعنيّة للحفاظ قدر الإمكان على نشأة جيل سويّ يتمتع بالأخلاق الطيبة ونشأته على الإيمان والإدراك والتطوّر والتقدم ومحبته وحرصه على عائلته ومجتمعه وبلده، ولا تنحصر أضرارها على الفرد بل تُشكل خطورة على الأسرة والمجتمع ومصالح الدولة بأمنها وإنتاجها واقتصادها، والتي سنلخصها في هذا المقال.

تدني المستوى الأخلاقي لدى المتعاطي أو المدمن، حيث تهبط نظرته لنفسه إلى أدنى مستوى، إضافة إلى انتشار الفساد والأمراض الاجتماعية في المجتمع مثل السرقة، حيث إنَّ المدمن يحتاج إلى كمية العقار مهما كلّفه ثمنها فقد يدفعه إلى السرقة في سبيل تأمين كمية المخدر التي يحتاج إليها مما يؤدي إلى انهيار المجتمع بسبب انهيار الأسرة، فالروابط الأسريّة تتفكك ويسودها مظاهر العنف والانحراف ... وتجدر الإشارة هنا إلى أن عمليّة معالجة المدمن من التعاطي تكلِّف الدولة مبالغ كبيرة مما يؤثِّر على دخلها واقتصادِها.

كما أن للمخدرات أضرارا عضوية بحيث يفقد المتعاطي شهيته لتناول الطعام، وبالتالي إصابته بالهزال والنحافة وضعف بكافة مناطق جسمه ويصاحبها ظهور سواد حول العينين، واصفرار بالوجه، كما تقل حركته ويقلّ نشاطه وحيويّته وتصبح مناعته ضعيفة، وجسمه لا يقوى على مقاومة الأمراض، وتؤدّي أيضاً إلى إصابته بخلل في التوازن وصداع واحمرار بالعينين واضطراب بالأعصاب... كما تحدُث اضطرابات بالجهاز الهضمي، وتسبب سوء الهضم كما تكثر الغازات، ويشعر المتعاطي بالتخمة والامتلاء والانتفاخ والإصابة بالإسهال بشكل دائم، كما تؤدّي إلى الإصابة بالتهابات بغدة البنكرياس، وتتوقّف الغدة عن وظائفها بهضم الطعام وتزويد الجسم بالأنسولين الذي ينظم مستوى السكر بالدم، كما تتسبب بالتهابات حادة بالمعدة وتصبح غير قادرة على القيام بوظائفها الطبيعية. تلف الكبد نتيجة تحلل خلايا الكبد وزيادة معدل السكر فيه، وبالتالي التهابه وتضخمه وعدم قدرته في

تخليص الجسم من السموم. تآكل الخلايا العصبيّة بالمخ ممّا يؤدي لالتهابها وتحطمها وتسبّب الهلوسة وفقدان الذاكرة. تُصيب المتعاطي بأمراض واضطرابات بالقلب والذبحة الصدرية، وتُحدث تكسراً في كريات الدم الحمراء إضافة إلى فقر الدم وتسمم نخاع العظم، وانفجار بالشرايين وارتفاع مستوى ضغط الدم والسرطان. انخفاض في إفراز الغدد الجنسية وبالتالي تنخفض القدرة الجنسية وتؤثر على النشاط الجنسي. الإصابة بحالات الصرع عند ترك العقار لعدة أيام. تناول جرعات زائدة تصل للإفراط تؤدي للوفاة بسبب الإصابة بجلطة شديدة بالأوعية الدموية، وتكون إمّا جلطات رئوية أو بالمخ أو بالقلب. تؤدّي إلى الإصابة بأمراض نفسيّة حادة، واضطرابات بالإدراك الحسي وإصدار تصرفات غريبة، وهذيان وعدم الشعور بالاستقرار وعصبيّة حادة وتقلب بالمزاج وتشنّجات، وصعوبة بالتعبير والتحدث مع الآخرين وصعوبة المشي والتوتر الدائم والقلق. ّ أضرار المخدرات على المجتمع أي هدر مال الدولة من خلال مكافحة الإدمان وعلاجه والتي تكون لصالح المجتمع لإنشاء المدارس والمستشفيات والتقدم والتطور الزراعي والصناعي. انتشار الفساد وتتفشى الآفات الخطيرة والأوبئة. تُضعف من إنتاج الفرد المتعاطي وبالتالي يقل إنتاج المجتمع الاقتصادي، كما تُسهم في انتشار الجرائم المتعددة فالمتعاطي يكون غير مدرك لتصرفاته فيقدم على ارتكاب الجرائم بأنواعها دون أي اعتبار.

لقد أشارت الكثير من الدراسات إلى الآثار المترتبة على تعاطي المخدرات شملت كل من الفرد والأسرة والمجتمع، كما أنها تحدث أضرارا اجتماعية ونفسية واقتصادية وأمنية أصبحت تهدد كيان المجتمع لما تحدثه من إساءة للأفراد وإشاعة الذعر والخوف داخل المجتمع. وقد دلت الإحصائيات الرسمية عن الهيئات المختصة في هذا المجال على أن هذا الوباء أي تعاطي المخدرات قد سجل بالفعل تهديدا خطيرا لكيان المجتمع ، وساهم في عرقلة مسيرة التنمية والتطور ، وقد تأكدت هذه الخطورة من خلال الدراسات الميدانية المتعددة التي أجريت من قبل المتخصصين والباحثين والهيئات الدولية حيث أظهرت تلك الدراسات الزيادة الكبيرة السنوية لعدد الذين يتعاطون المخدرات بمختلف أنواعها لدى مختلف الشرائح وخاصة الشبابية منهم... [1].

1- محمد فتحي حماد: مرجع سبق ذكره ، ص 12.

1- الأضرار من الناحية الصحية :

تختلف الأضرار الصحيّة التي تسببها كل المواد المخدرة تبعاً لاختلاف أنواعها، الأمر الذي يتطلب إفراد هذه الأضرار بحسب نوع المادة المخدرة التي يتم تعاطيها وحجم الجرعات التي يتناولها المدمن وحالة الإدمان.

1- اضطرابات القلب، وارتفاع ضغط الدم، ما قد يسبب حدوث انفجار الشرايين والموت.

2- الإصابة بالتهابات في المخ، وتآكل الملايين من الخلايا العصبية المكونة للمخ، مما يؤدي إلى الشعور بالهلوسة الفكرية والسمعية والبصرية وضعف أو فقدان الذاكرة.

3- اضطرابات الجهاز الهضمي وفقدان الشهية مما يترتب عليه نقص في الوزن يصاحبه احمرار أو اسوداد في الوجه.

4- الصداع المزمن، وطنين الأذنين، واحمرار العينين.

5- ضعف النشاط الجنسي.

6- تسبب المخدرات زيادة نسبة السموم في الجسم، ما يساعد على الإصابة بتليف الكبد، في الأفيون على سبيل المثال يحلل خلايا الكبد ويصيبها بالتليف وزيادة نسبة السكر.

7- التعب والهزال وفقدان الإتـزان.

8- ضعف جهاز المناعة.

9- كما يسبب الإدمان أضرارا بالغة للمرأة الحامل حيث يسبب لها فقر في الدم ، والإصابة بمرض السكر والقلب والكبد والتهاب الرئتين وإصابة.

10- الإصابة بالصرع وتعرض المتعاطي لنوبات الصرع إذا توقف فجأة عن تعاطي المخدرات بعد ثمانية أيام من عدم التعاطي.

11- تهيج للأغشية المخاطية والشعب الهوائية والالتهابات الرئوية المزمنة بل والإصابة بالدرن نتيجة ترسب المواد الكربونية بالشعب الهوائية.

1- محمد فتحي حماد: المرجع السابق، ص 14.

12- التهابات مزمنة في المعدة وخلل في الهضم والتهابات في غدة البنكرياس التي تزود الجسم هرمون الأنسولين الذي ينظم سكر الدم.

13- الشعور بالانتفاخ والتخمة وكثرة الغازات الناتج عن اضطرابات الجهاز الهضمي وسوء الهضم ، والإصابة بالإسهال أو الإمساك.

14- سيلان الدم واليرقان وانتشار الورم.

15- ارتفاع ضغط الدم في الشريان الكبدي.

16- تعتبر المخدرات هي السبب الرئيسي في الإصابة بأخطر الأمراض مثل السرطان .

2 - الأضرار من الناحية الاجتماعية:

لا شك إن الإدمان على تعاطي المخدرات يخلق من المدمن شخصاً منبوذاً في نظر المجتمع، مخالفاً للقوانين والأعراف الاجتماعية والعادات والتقاليد، وأول ما تظهر الأضرار الاجتماعية على المدمن نفسه حيث تجده منطوياً على نفسه مهملاً لواجباته الاجتماعية، ويصبح لا مبالياً لكل ما قد يحدث، بالإضافة لابتعاده عن رفاقه وأصدقائه عدا رفاق السوء الذين اقتادوه إلى ذلك المصير. ولا يتوقف الأمر عند حد المدمن فحسب، بل تمتد تلك الأضرار لتصيب كافة أفراد أسرته فيؤدي ذلك إلى هدم بناء الأسرة وبالتالي نبذ المجتمع للأسرة بأكملها، فضلاً عما قد يسببه ذلك من هدم الترابط والتكافل الاجتماعي وقتل روح العمل الإنساني، وكل ذلك لا شك سيقود إلى انحراف بعض أفراد تلك الأسرة على الأقل سيما لو كان رب الأسرة هو نفسه المتعاطي، الأمر الذي يؤدي إلى ارتكاب الجرائم كالسرقة والاحتيال والدعارة والشذوذ الجنسي والاعتداء على الأعراض والخيانة، تبعاً للظروف الخلقية والعقلية والدينية والتربوية والاقتصادية والاجتماعية السيئة التي باتت تعيشها تلك الأسرة .

-المخدرات تسلب القيمة الإنسانية لمن يتعاطاها وتحقر منه وتجعل منه أشبه بالبهائم، غير قادر على قيادة الأسرة وإدارتها بصورة سليمة.

- ينقطع المدمن عن جو العائلة بل وعن المجتمع كله.

- تنهار علاقته مع أسرته وأصدقائه.

- كما ينشأ التوتر والعصبية وسوء سلوك المدمن ما يجعل الخلافات تنتشر داخل الأسرة حتى تضيع الأسرة التي هي اللبنة الصغيرة للمجتمع.

– يصل المدمن لدرجة من الانحراف والرذيلة ما يجعل الكذب والغش والزنا والإهمال من صفاته الأساسية، وتفشي الجرائم وتنتشر العادات السيئة في المجتمع.

– خرق القوانين والعادات والتقاليد وكل الأعراف في سبيل تحقيق الرغبات الشيطانية التي تسيطر على مدمني المخدرات .

– كما تنتشر الجرائم البشعة فمدمن المخدرات فاقد الوعي والسيطرة على نفسه ما يسبب الفوضى ويعم الفساد في المجتمع.

– انتشار حوادث المرور على يد المدمنين المغيبين فاقدي الوعي.

فضلا عن إهدار مال الدولة في مكافحة المخدرات وإنشاء المستشفيات لعلاج الإدمان، على حساب إنشاء المدارس والمستشفيات وغيره من مصالح البلد.

3- الأضرار من الناحية الاقتصادية:

كلنا يدرك حقيقة أن المجتمع يزدهر وينمو بالجهود المبذولة من قبل أبنائه، وبالتالي إذا أصيب الفرد بعقله وصحته ونفسيّته فإنه لن يستطيع تقديم شيء لأمته، ولهذا فإن الأضرار الاقتصادية ناتجة عن عدم قيام أبناء الأمّة بتقديم الخدمات لمجتمعهم، وعدم إسهامهم بأي ناحية من نواحي النمو والتطور، تبعاً لتوقف قدراتهم الإنتاجيّة ، وهدر طاقاتهم كنتيجة حتميّة لتأثير المخدر على أجسامهم وعقولهم وأعصابهم، الأمر الذي غالباً ما يؤدي إلى فصل المتعاطين من وظائفهم على اختلافها، فيفقد أعداد كبيرة من المتعاطين أعمالهم ويعيشون عالة على الآخرين، وتزداد نسبة البطالة وارتكاب الجرائم التي يبحثون من خلالها عن تأمين ثمن الجرعات ولا يتوقف حد الأضرار الاقتصادية على المدمن نفسه وأفراد أسرته، بل يتعدى ذلك إلى الإضرار بالنمو الاقتصادي الوطني، حيث إن إنفاق الأموال على شراء المخدرات يعتبر هدراً للأموال ويقلل من فرص القيام بالمشاريع المختلفة، وكذلك سيؤدي إلى استنزاف للعملة الصعبة، وخروجها خارج البلاد، فضلاً عن المبالغ التي تنفقها الدولة لأغراض الوقاية والمكافحة والعلاج، والتي قد تصل أحياناً إلى 3–5 % من الميزانيّة الكليّة لبعض الدول ، ومثل تلك الأموال لو قدر لها أن تستغل في مشاريع تنمويّة لساهمت بلا شك في نمو وازدهار تلك الدول بمختلف المجالات.

- **أضرار المخدرات الاقتصادية** : ويمكن حصرها فيما يلي: [1]

- استنزاف الأموال و ضياع موارد الأسرة.

- ضعف وخمول الشباب ما يؤدي لقلة الإنتاج يضر بمصالح الوطن الاقتصادية في الاقتصاد السليم يتطلب شباب واعي متنبه لكل ما يدور حوله قادر على العمل والإنتاج لا شباب هذيل مستعبد للمواد المخدرة.

-كما أن الإدمان يستنزف الدولة اقتصاديا، حيث يزيد من أعبائها لرعاية هؤلاء المدمنين لإنشاء المصحات الخاصة بعلاجه، ومكافحة مروجين تلك المواد المخدرة، وغيره من التكاليف التي تتكلفها الدولة بسبب تلك المخدرات اللعينة.

- وتم إنفاق الكثير من دخل الأسرة التي يتعاطى أحد أفرادها أحد أنواع المخدرات، على تلك المخدرات ما يسبب نقص في الدخل المتاح للصرف على السلع والخدمات المشروعة الأخرى التي قوم بإنتاجها القطاع الإنتاجي للدولة والتي تؤثر في الاقتصاد القومي، وقد يؤدي صرف مال الأسر على المخدرات بدلا أن يصرف على المشروعات الإنتاجية في الدولة إلى حالة كساد واضحة في الاقتصاد القومي.

- أما بالنسبة للبلاد التي يتم فيها زراعة تلك المواد المخدرة فهي تتعرض لخسارة تلك الأراضي التي تزرع فيها هذه المواد الغير مشروعة بدلا من استغلالها في زراعة المحاصيل التي يحتاجها مواطني هذه الدولة والتي تعود عليهم بالنفع.

4- **الأضرار من الناحية الأمنية** :

لقد بات ثابتاً أن تعاطي المخدرات يهيّئ الفرص لارتكاب العديد من الجرائم، فقد ذكرنا سابقاً فإن المدمن عندما لا يستطيع الإنفاق على نفسه، وعندما لا يستطيع تأمين الأموال لشراء المخدرات ، فإنه بلا شك سيقوم بارتكاب الجرائم للحصول على المال. [2]

1- https:// www.hoopeeg.com/blog/show-comprehensive-research-on- drugs

2- https:// www.neelwafurat. etmpage.aspx.?id

وإذا ما أضفنا الحقيقة الرقمية التي تمثل أعداد المتعاطين في أي بلد، وأيقنا بأن ربع ذلك العدد فقط سيقترف جرائم مختلفة بهدف تحصيل ثمن الجرعات، فإن هذا الأمر سيؤدي إلى زعزعة الأمن الداخلي لذلك البلد. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الأضرار الأمنية أول ما تلحق بالفرد نفسه ، حيث يعيش المدمنين في جو مليء بالخوف والقلق، خوفاً من علم الجهات المسؤولة عن قيامه بتعاطي المخدرات وما سيلحق به من عقوبة ، وخوفاً من علم أسرهم ومجتمعاتهم الصغيرة بذلك ، فهم مدركون تماماً – في بداية فترات التعاطي على الأقل – أنه إذا علمت عائلاتهم ومجتمعهم بأمر الإدمان على المخدرات، فإن عقوبة ذاك ستكون أشد وأكثر تأثيراً عليهم من علم رجال الأمن العام، وهذا يسبب لهم خوفاً متكرراً يؤدي إلى الانطواء والانعزال عن باقي أفراد أسرهم ومجتمعهم. وفي المقابل، سيعيش أفراد أسرة المدمن بجو مليء بالرعب بسبب توقعهم قيامه بتصرفات غير طبيعية في أي وقت. ولذا يمكننا القول إنه من الأضرار الأمنية التي تلحق بالمجتمع نتيجة انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها، إثارة الرعب والفزع بين المواطنين بسبب الجرائم المختلفة التي يرتكبها المتعاطون خصوصاً في التجمعات والأحياء السكنية .

5- الضرار من الناحية السياسية:

إن انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات داخل الدولة يؤدي إلى زعزعة تماسكها من الداخل وبالتالي يسهل اختراقها والنيل منها، بالإضافة لعدم الاهتمام بالقيم الاجتماعية والنظر الدائم للمصلحة الفردية وإهمال المصلحة القومية، ومن الجدير بالذكر أن الأشخاص المدمنون على تعاطي المخدرات سيقومون ببوح أية أسرار تخص الدولة في سبيل الحصول على المخدرات لعدم إدراكهم لحقيقة أفعالهم .

6- الأضرار من الناحية الدينية:

إن المدمن على تعاطي المخدرات سيفقد صلته بربه وبالتالي لن يقوم بأي واجب من الواجبات الدينية، ويرجع ذلك إلى أسباب مختلفة جسدية ونفسية وعقلية ، ذلك أن تأثير المخدرات يشمل جميع أعضاء الجسم ، وبالتالي لن يقوى المدمن على القيام بالعبادات . [1]

1- https:// www.neelwafurat. etmpage.aspx.?id

مما يهيّئ الفرصة أمامه لارتكاب الرذائل نظراً للانحرافات السلوكية التي تحيط بأفعاله .

ب- أضرار المخدرات النفسية والعقلية:

- الاضطرابات السريعة والشعور الدائم بالقلق.
- حدوث تغيَرات في نشاط وتركيبة المخ بصفة عامة.
- قد يصل الأمر بالمدمن لمحاولة الانتحار.
- الإصابة باضطرابات في الإدراك الحسي خاصة السمع والبصر.
- خلل في إدراك الزمن والمسافات والأحجام، فيميل اتجه الزمن للبطء ويميل إدراك المسافات للطول، ويميل إدراك الأحجام للتضخم.
- القلق والتوتر والشعور بالانزعاج وعدم الاستقرار.
- الإهمال وعدم الاهتمام بالمظهر.
- عدم القدرة على العمل والاستمرار فيه.
- اضطرابات في الوجدان فبعد تعاطي جرعة المخدرات يسيطر الشعور بالسعادة والنشوة وزيادة النشاط والإصابة بحالة من الغياب عن الوجود وخلق عالم من الخيال .
- اضطراب الإدراك الحسي والتذكر والتفكير.
- انخفاض المستوى الذهني والكفاءة العقلية. - اضطراب الوجدان.
- الخمول والبلادة والإهمال مع سلبية وتدهور في مستوى الطموح.
- الانطواء الاجتماعي.
- تدهور في الكفاية الإنتاجية.
- العصبية والحساسية الشديدة والتوتر والانفعال.
- سوء الخلق كالتعصب والاحتيال والسرقة وخيانة الأمانة.
- الاضطرابات السريعة والشعور الدائم بالقلق
- الإصابة باضطرابات وتخريف في الإدراك الحسي خاصة السمع والبصر.
- صعوبة وبطء وخلل في التفكير.
- العصبية الزائدة وحدة المزاج والتوتر والانفعال الدائم والحساسية الشديدة.
- عدم القدرة على العمل وعدم القدرة على الاستمرار فيه.

- اختلال في الاتزان والإصابة بالتشنجات والصعوبة في النطق وصعوبة التعبير وصعوبة وعدم اتزان في المشي .

- أضرار المخدرات على الجهاز العصبي:

المخدرات تأثير كبير على أجهزة الجسم بصفة عامة كما ذكرنا آنفا ولكن الجهاز العصبي يكون له النصيب الأكبر والأخطر من هذا الضرر، وذلك لكونه المستهدف الأول من عملية الإدمان برمتها، والجهاز العصبي يؤثر بالتالي على باقي الأعضاء حيث يعتبر هو القائد لباقي أجهزة الجسم، ويظهر ذلك عند أخذ المدمن للمخدرات حيث يحدث اضطراب شديد في عمل الجهاز العصبي وتباطؤ في أداء المخ حيث تسبب المخدرات خللا في المادة الكيميائية المسئولة عن التوصيل العصبي، وتسبب بطء في الوظائف المختلفة الدماغ، وتؤثر على قدرتها على الاحتفاظ بالمعلومات، كما تؤثر على الأداء الحركي ويسبب الشعور الوهمي بالسعادة المفرطة الذي يسبب خلل الجسم... [1]

2- أضرار المخدرات على المجتمع:

انتشار الإدمان فىاى مجتمع نذير شؤم كبير حيث يتسبب فى قلة الإنتاج وزيادة معدلات السرقة وانتشار الجرائم بشكل كبير جدا حيث يلجأ معظم المدمنين إلى محاولة الحصول على المال المطلوب لشراء المخدرات وفى سبيل ذلك يوافق المدمن على القيام بأي عمل يطلب منه ضاربا الحائط بكل المثل والقيم التي تربى عليها فى السابق لذلك وجب على المجتمع والدولة القيام بدورهما فى حملات التوعية بمخاطر المخدرات على الأفراد والمجتمعات بصفة عامة من خلال ندوات تثقيفية بالجامعات والمدارس الإعدادية والثانوية وفي الأندية الرياضية وأماكن التجمعات الشبابية وذلك حتى نستطيع المحافظة على الشباب الذي يعد القلب النابض للوطن ومصدر فخره حيث تبنى الدول بسواعد الشباب وعلى أكتافهم تنهض الشعوب وتصل إلى أهدافها وقانا الله وإياكم من إدمان المخدرات وحفظ مصرنا الحبيبة من المخدرات وتعاطيها.

1- https:// www.neelwafurat. etmpage.aspx.?id

نذكر بعض أضرار المخدرات على المجتمع ككل وهي: [1]

- تعتبر المخدرات من السموم القاتلة التي لم تتورع بعض الدول عن استخدامها لكسر شوكة الشعوب وتفتيت كيانها الداخلي.
- قد تلجأ دولة إلى استخدام هذا السلاح الفتاك للنيل من الدولة التي تحاربها مثل اليابان عندما غزت الصين التي يتجاوز عدد سكانها خمسة أضعاف عدد سكان اليابان قبل الحرب العالمية الثانية وذلك للقضاء على هدف النضال وروح المقاومة في أبنائها بأقل جهد وأخطر سلاح.
- تعاطي المخدرات لها أثار اجتماعيه واقتصاديه عاليه تتمثل في: قله الإنتاج الفردي للمتعاطي، وفقدان طاقه بشريه منتجه، وكثرة السلوك الإجرامي، وتحطيم المتعاطين صحيا ونفسيا وخلقيا فيدخلون السجن وتتحمل الدولة ميزانيات النفقات .المخدرات تفكك الروابط الأسرية والاجتماعية بين أفراد الأسرة الواحدة بسبب المنحرف وترتكب الجرائم فينعكس على المجتمع مباشرة حيث يقل الإنتاج مما يتسبب في هدم كيان الوطن والأسرة.
- المخدرات لها أضرار تصيب الأمن القومي نتيجة تعاطيها والاتجار فيها وتهريبها وهى لا تقل فتكا وتدميرا عن أي سلاح مما عرفته الحروب المعاصرة.

انتشار الإدمان في أيَ مجتمع خطر كبير حيث يتسبب في قلة الإنتاج وزيادة معدلات السرقة وانتشار الجرائم بشكل كبير جدا، حيث يلجأ معظم المدمنين إلى محاولة الحصول على المال المطلوب لشراء المخدرات وفى سبيل ذلك يوافق المدمن على القيام بأي عمل يطلب منه ضاربا الحائط بكل المثل والقيم التي تربى عليها في السابق لذلك وجب على المجتمع والدولة القيام بدورهما في حملات التوعية بمخاطر المخدرات على الأفراد والمجتمعات بصفة عامة من خلال ندوات تثقيفية بالجامعات والمدارس الإعدادية والثانوية وفي الأندية الرياضية وأماكن التجمعات الشبابية وذلك حتى نستطيع المحافظة على الشباب الذي يعد القلب النابض للوطن ومصدر قوته.

---

1 -https:// platform.almenhal.com/ files2/94801

المحور الخامس: طرق الوقاية والعلاج من الإدمان على المخدرات:

إن الحد أو التقليل من الطلب على المخدرات يتطلب اتخاذ إجراءات وقائية وعلاجية، إلا أنه في حقيقة الأمر قد لا تنجح إجراءات الوقائية في جميع الأحوال ومع جميع الأشخاص، إذ قد يكون هناك خلل أو إهمال في الالتزام بالإجراءات الوقائية، وهذا الأمر يستدعي تدخلا من نوع آخر، وهو التدخل العلاجي سواء كان هذا التدخل العلاجي مبكرا بحيث يمكن الوقاية من التمادي في تعاطي المخدرات، أم تدخلا علاجيا [1]

1- البعد عن رفاق السوء ومن كانوا سببا في لجوء الشخص للإدمان.

2- محاولة شغل أوقات الفراغ بما هو مفيد ونافع للإنسان.

3- الحرص على الحد من البطالة وتوفير فرص عمل للشباب على وجه الخصوص.

4- توعية الفرد بأضرار المخدرات وآثارها المدمرة على الفرد والأسرة والمجتمع.

5- تشديد العقوبات على تجار المخدرات والمتعاطين على حد سواء(الردع القانوني).

- دور الأسرة في القضاء على إدمان المخدرات:

للأسرة دور أساسي في مقاومة ومكافحة الإدمان، فالأسرة هي أول من يؤثر في الفرد وفي تكوين شخصيته وبنائها ومن السلوكيات والإجراءات الواجب اتخاذها من قبل الأسرة ما يلي:

- بث روح المحبة والمودة بين أفراد الأسرة ، معاملة الأطفال معاملة حسنة، والبعد عن العنف والقسوة في التربية لأن العنف والإيذاء ولو لفظيا للأطفال في الصغر يعمل على ضعف شخصيتهم.

- أن يكون الآباء قدوة حسنة لأبنائهم في كل شئ ، فمثلا الأب المدخن لابد أن يكون إيجابيا ويعترف أنه أصبح مسؤولا عن أسرة وأبناء وهو قدوتهم ومن الإقلاع عن التدخين، أو على الأقل لا يفعل ذلك أمام أبنائه.

1- محمد عبد الرحمن، محمد المعايطة : " دور العالم في مواجهة الظواهر السلوكية السالبة في المجتمع ،" ظاهرة تعاطي المخدرات"، مجلة دراسات اجتماعية، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة بالأغواط، 3 أفريل 2018 ، ص 45.

– وعي الآباء للتعامل مع الأبناء خاصة في فترة المراهقة والاهتمام بأبنائهم واحتوائهم احتواء يجعلهم في غنى عن البحث عن مصادر أخرى للاهتمام خارج الأسرة والوقوع في مخالب رفاق السوء.

– للأسرة دور في تربية الأبناء على القيم والأخلاق والمبادئ الدينية والأخلاقية منذ الصغر وحثهم على طاعة الله وتقواه.

– مشاركة الأبناء منذ صغرهم على اتخاذ القرارات وتحمل المسؤوليات التي تخص الأسرة ولو على سبيل إيهامهم بهذا وأنهم أفراد لهم شخصية وقيمة داخل الأسرة تكون لهم شخصية ودور في المجتمع الكبير.

– يجب على الأسرة المتابعة والملاحظة الدائمة لسلوك أبنائها وأي تغيير يظهر عليهم، والوعي بأعراض الإدمان، واتخاذ الاحتياطات اللازمة وعلى الفور، إذ كلما تم إدراك المشكلة مبكرا كلما كانت فرص حلها أسرع وأفضل.

–على الأسرة المتابعة الدائمة لأصدقاء أبنائهم والتعرف عليهم ، بل والتدخل في اختيارهم بطرق غير مباشرة لأن صديق السوء قد يكون سببا للفساد بكل أوجهه وصوره.

– دور المجتمع في الوقاية من المخدرات:

يتكون المجتمع من أفراد وهم ثروة هذا المجتمع، فلابد من حماية هؤلاء الأفراد الذين يتكون منهم هذا المجتمع من أي ضرر قد يلحق بهم وخاصة إذا كان هذا الضرر يؤثر في صحة وشخصية هؤلاء الأفراد كالإدمان، فالإدمان من أخطر الآفات التي تصيب الشعوب وتدمرها، فيجب اتباع سياسة جادة لمكافحة إدمان المخدرات عن طريق :

1– التوعية بأضرار المخدرات وتحريمها من الأديان السماوية . وذلك بتكاتف أجهزة الإعلام والتوعية داخل المدارس والجامعات والمساجد وغيرها من المؤسسات.

2– محاربة المخدرات ومن يقوم بترويجها وحيازتها، للحد من الحصول عليها وتقليل فرصة الوصول إليها، وهذا يتطلب تدريب أفراد الأمن على أعلى مستوى ودعمهم بأحدث الأجهزة للتمكن من مواجهة أساليب وحيل المروجين.

3– علاج المدمنين وتمام شفائهم وإعادة تأهيلهم للعودة للمجتمع والاندماج فيه بصورة سليمة، ودعم مراكز مكافحة الإدمان .

4- علاج وحل المشاكل التي قد تدفع الشباب للجوء لهذه المواد المخدرة هربا منها كالبطالة وعدم قدرة الشباب على الزواج لعدم توفر الإمكانيات المادية والمسكن والعمل ، وإيجاد حل لتحسين ظروف هؤلاء الشباب واستثمارها والاستفادة منها، لا تحطيمهم وجعلهم عرضة للضياع .

- خطوات ومراحل العلاج:

1- علينا إقناع المريض (المدمن) بمرضه، ومواجهته وأن حياته بوجود المخدرات لا تتجه إلاَ للدمار والموت، وأنه إذا بقي على تلك الحال فإنه يسير في طريق مسدود يجعله يخسر نفسه وعمله وأهله وأصدقائه.

2- قبل بداية مشوار العلاج من الإدمان يجب إقناع المريض بمبدأ العلاج وترك المخدرات والتخلص منها نهائيا بالاطمئنان على سلامة المدمن وتقييمه صحيا للتأكد من عدم وجود فيروسات أو أمراض أخرى كمرض السل، أو التهاب الكبد، أو غيرهم من الأمراض المعدية التي يمكن أن يصاب بها أثناء تعاطي المخدرات.

3- بداية الرحلة العلاجية تتم بتقييم الأطباء وهنا يتم عرض المريض على الأطباء والخبراء المتخصصين لأخذ الإجراءات اللازمة للتقييمات الصحية الشاملة، ويتم هذا التقييم لتوضيح خطة العلاج المناسبة لكل مريض بناء على نتيجة تلك التقييمات .

4- ثم تأتي مرحلة انسحاب السموم وإزالة المخدر من الجسم وهي أولى المراحل الأساسية في علاج الإدمان، وهي أيضا من أصعب المراحل التي يواجهها المريض في مشوار علاجه من الإدمان، حيث يتعرض أعراض انسحابية خطيرة كاضطرابات النوم والأرق وارتفاع درجة حرارة الجسم والتعرق وارتفاع ضغط الدم واضطرابات نفسية شديدة ، فيقوم الأطباء بإعطاء المريض العقاقير والمسكنات اللازمة لمساعدته في العبور من مرحلة سحب السموم من جسمه بأمان وتوفير الرقابة والرعاية التامة للمريض في هذه الفترة وإتباع التعليمات الطبية طيلة مرحلة العلاج.

5- بعد التخلص من السموم يجب عرض المريض لجلسات العلاج النفسي السلوكي والعلاج الترفيهي والعلاج بالبرامج الرياضية والتدريبية، لتخفيف ما سببته المخدرات من خلل في الجهاز العصبي والنفسي، وقد تستمر تلك المرحلة عدة شهور أو سنوات، حسب حالة المريض وقدرته على تحمل العلاج واجتياز الرغبة في العودة للمخدر مرة أخرى.

6- يجب مرافقة الطبيب للمريض تجنبا للانتكاسة والعودة مرة أخرى للمخدرات، عن طريق إعطائه الأدوية التي تساعده في إعادة تنشيط وظائف المخ الطبيعية وتقليل الرغبة في تعاطي المواد المخدرة مرة أخرى، كما يجب متابعة المريض المتعافي بعمل التحاليل الدورية له للتأكد من عدم تعاطيه لأي مواد مخدرة بعد العلاج ، حيث تؤكد الإحصائيات أن نسبة كبيرة من مدمني المخدرات يعودون إليها مرة أخرى خلال عام من الشفاء.

7- يجب دعم العلاج عن طريق جلسات فردية أو جماعية وأخذ النصح من طبيب أو مستشار نفسي لمساعدة المدمن المتعافي على مقاومة إغراء الإدمان والعودة للمخدرات مرة أخرى، ويمكن التصدي للرغبة الشديدة في العودة لتلك المخدرات عن طريق تمارين معالجة السلوك وتنفيذ استراتيجيات خاصة بمنع حدوث الانتكاسة، وفي هذه المرحلة تأتي ضرورة وقوف أهل المريض وأسرته وأصدقاءه بجانبه .

8- يجب أن تتكامل كل التخصصات العلاجية حتى نصل إلى النتيجة المطلوبة وهي تمام الشفاء وعدم العودة للإدمان، حيث أن الشفاء الحقيقي لا يكون مقصوراً فقط على علاج أعراض انسحاب المخدر وترك المدمن بعد ذلك لينتكس، إنما يجب أن نصل معه إلى استرداد عافيته الجسدية والنفسية والاجتماعية، مع التأكد من عودته بفاعلية إلى المجتمع واندماجه فيه ووقايته من الانتكاسات.[1]

إن مواجهة مشكلة تعاطي المخدرات ترتكز على طريقتين: خدمة الفرد، وخدمة الجماعة بهدف إثبات فاعلية طريقة خدمة الفرد وأساليبها في تعاطي المخدرات ومساعدة المتعاطين عن الإقلاع وهذا الإجراء يتطلب بناء مقاييس اجتماعية توجه نحو المتعاطي.

وإذا ما نظرنا إلى أهم العوامل التي تساعد على القضاء على انتشار المخدرات بين أفراد المجتمع وجدنها وبصورة خاصة هي تلك العوامل التي ذكرنها في المبحث الأول إذا ما قومت التقويم الحسن وهي على النحو الأتــي:

---

1 -https:// platform.almenhal.com/ files2/94801

1- التربية والتنشئة الاجتماعية السليمة:

فإذا ما كانت تربية الابن من الأساس صالحة فإنه من المستبعد أن يخرج ذلك الابن على غير ذلك، فعليه يجب أن يكون الأبوان على قدر من الأخلاق والسلوك الحسن حتى يكونا قدوة له، وكما قيل : الأم مدرسة إذا أعددتها أعددت شعبا طيب الأعراق.

2- استغلال أوقات الفراغ :

فالفراغ يعد من أسباب الوقوع في الرذائل، وقد قرر علماء النفس والتربية في الغرب أن فراغ الشباب يعد واحدا من أكبر أسباب الجرائم فيها. وأجمعوا على أن الشاب إذا اختلى بنفسه أوقات فراغه سيطرت عليه الأفكار والهواجس والأهواء، فلا يجد نفسه الأمارة إلا وقد تحركت وهاجت أمام هذه الموجة من التخيلات والأهواء، فيتحرك لتحقيق خيالاته مما يحمله على الوقوع في كثير مما هو محظور. وعلاج هذه المشكلة إن يسعى الشباب في تحصيل عمل يناسبه من قراءة أو تجارة أو كتابة أو غيرها مما يحول بينه وبين هذا الفراغ ويستوجب أن يكون عضوا سليما عاملا في مجتمعه لنفسه ولغيره.

3- الرفقة الحسنة والبيئة المحيطة بالشباب:

فقد قررنا سابقا أن كلا من الرفقة السيئة والبيئة المحيطة بالشخص لها التأثير المباشر عليه، فهي إما أن تكون له أو تكون عليه، مما يستوجب على الإنسان أن يتحرى الصديق الصالح ويبتعد عن الجليس السوء.

4- وسائل الإعلام :

إن للإعلام تأثيرا سلبيا على عقول الناس جميعًا كبيرهم وصغيرهم وقد تنوع الإعلام بين مرئي ومسموع ومقروء، كلها تؤثر على عقول الناس لهذا وجب على المختصين أن يكافحوه بنشر كل ما هو من شأنه توعية المواطن، بحيث يكون همه الوحيد هو نشر كل ما

هو مفيد، والتحذير من كل ما هو مشين فبهذا يمكننا القضاء على كل ما هو مخالف لعاداتنا الإسلامية والأخلاقية ومن العوامل والمتغيرات التي أسهمت في انتشار المخدرات. والإدمان عليها ما يلي :

1 – ضعف الوازع الديني:

2– سهولة توافر المخدرات وتساهل المجتمع نحو تعاطيها:

3– **وسائل الإعلام** : وتبرز عند قلة وجود التوجيه والرقابة من قبل الأسرة والمجتمع ومؤسسات الدولة على نوع المادة المعروضة (كالأفلام) ومدى خطورتها على الأطفال.

4– تأثير الأصدقاء والأصحاب.

5 – النقص في وسائل الترويح وقضاء الأوقات.

6– تناول المخدرات لأغراض صحية.

7 – المشاكل الأسرية.

8 – التقليد الأعمى للآخرين.

9– انتشار البطالة.

– الجهود الوقائية لمواجهة تعاطي المخدرات:

لقد اهتمت كافة المهن والتخصصات العلمية ومراكز البحث العلمي بالإسهام في الجهود العلاجية والوقائية لمواجهة مشكلة تعاطي المخدرات سواء على المستوى العلاجي أو الوقائي أو على مستوى الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات لمواجهة الآثار المترتبة على هذه المشكلة، ومن هذه المهن مهنة الخدمة الاجتماعية التي اهتمت بدراسة أبعاد هذه المشكلة والعمل على حثّ الجهود الأهلية والحكومية لمواجهة الآثار المترتبة عليها، كما أنها تسهم مع الجهود المجتمعية الأخرى في رسم إستراتيجية عامة لمواجهة هذه المشكلة وتعملُ على تقوية وتنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية التي يمكن من خلالها التحكم في العوامل السلبية المؤدية إلى انتشارها والوقاية منها.

أولا: الجهود الفردية للوقاية من تعاطي المخدرات:

المقصود بالجهود الفردية هو جهود أفراد فريق العمل الذي يعملُ لمحاربة المواد المخدرة، والقضاء على التعاطي الذي يفتت كيان المجتمع،وينهشُ في جسد الأمة، ويدمرُ كل من يقع فريسة لهذه الجرثومة القاتلة.

وفريق العمل الذي يعملُ في مكافحة تعاطي المخدرات يتكون من الطبيب البشري، والطبيب النفسي، والأخصائي الاجتماعي....فكلهم مطالبون بجهود فردية وقائية نورد منها:

التوعية بالأضرار الخطيرة المدمرة للأفراد والأسر والمجتمعات، وخاصةً الأمراض الفتاكة التي تسببها جرثومة الإدمان القاتلة، وما يترتب على ذلك من أضرار اجتماعية، واقتصادية.

– زيادة الاهتمام ببرامج التوعية، الثقافية والدينية والترفيهية والاجتماعية لأسر المتعاطين ومن يخالطونهم، وإشراكهم في إعداد هذه البرامج، ومدى الفائدة التي تعود عليهم من هذه البرامج التي تهدف إلى الوقاية من الإدمان.

– تثقيف أسر المتعاطين وتوعيتهم بالعوامل والدوافع المؤدية للتعاطي، لوقاية باقي أفراد الأسرة من التعاطي، ولإشراكهم في التعاون مع فريق العمل في جهودهم الوقائية من الإدمان.

– تثقيف وتوعية آفراد أسر المدمنين بالأمراض الخطيرة الجسمية، والنفسية، والعقلية، ونتائجها النفسية والاجتماعية لحماية الأفراد والأسر من الوقوع فريسة لجرثومة الموت الفتاكة، التي تفتك بالأفراد، والأسر، والمجتمع.

– متابعة فريق العمل للحالات التي تمت مساعدتها، للتأكد من نجاح الجهود الفردية الوقائية في هذا المجال.

ثانياً: الجهود المجتمعية للوقاية من تعاطي المخدرات:

يقع على عاتق وزارة الشئون الاجتماعية دورٌ كبير في مواجهة مشكلة التعاطي، لا سيما وأنها الوزارة ذات الاختصاص المباشر في الإشراف على توفير الرعاية الاجتماعية للمواطنين، وعلاج أسباب الانحراف، وتقصي دوافع التعاطي، والعملُ على تلافيها عبر توفير برامج توعية يشرفُ عليها أخصائيون اجتماعيون ذات كفاءة علمية وعملية في تقديم الإرشادات العلاجية للمتعاطين.

– وزارة الإعلام:

لوسائل الإعلام المرئية المسموعة والمقروءة دورٌ طبيعي وهام في مكافحة المخدرات لأن لها القدرة على التأثيرُ في الرأي العام، وقادرة على خلق الوعي بخطر التعاطي)، وقادرة على تعبئة الرأي العام ضد المخدرات، والاهتمام الكبير بالجهود الوقائية لمواجهة كارثة الإدمان مثل: استخدام كافة الوسائل المتاحة كالأفلام والتمثيليات والبرامج التلفزيونية، ومقالات التوعية اللازمة بالصحف والمجلات.

- جهود مؤسسات التربية في مكافحة تعاطي المخدرات:

للمدارس دورٌ هام ورئيسي في مواجهة ومكافحة تعاطي المخدرات، وذلك عن طريق الاهتمام بدورها التربوي، وعدم الاقتصار على دورها التعليمي فقط، حيثُ أن تربية الطلاب من خلال المدارس المختلفة، تهيئ لهم فرص الوقاية اللازمة، بالإضافة إلى توعيتهم بأضرار المخدرات، سواء على المستوى الفرد، أو على مستوى الأسرة، أو على مستوى المجتمع.

لا يقتصر دور المدرسة على التوعية والإرشاد التربوي والأكاديمي للطلاب عبر الجلسات التثقيفية التي تصدرها المجلة الثقافية للمدرسة، أو الحصص التربوية النظرية التي يعقدها الأخصائي الاجتماعي، بل يتعدى ذلك إلى الجانب العملي إلا وهي فكرة المبادرة والتعاون والتنسيق بين المدرسة والمؤسسة الأمنية عبر تشكيل فرقٍ طلابية من الذكور والإناث للوقوف مع الشرطة ضد المخدرات ومكافحتها، وذلك عبر نشر التوعية في صفوف الطلبة وامتدادها للوصول إلى أولياء أمور الطلبة، وعقد المحاضرات وورش العمل، وبالتالي يصبحُ طلبة المدارس مساندين لبرامج الشرطة في كافة الأمور التي تطلب منهم فيما يتعلق بمكافحة المخدرات وحماية أسرهم من التعاطي.

- جهود الأسرية في مكافحة تعاطي المخدرات:

تشكل جهود الأسرة في الوقاية من المخدرات إحدى حلقات سلسلة متكاملة مترابطة من الجهود الرسمية والمجتمعية التي تبذل في المحافظة على سلامة الأسرة واستمرارية أدائها لواجباتها، مما يتيح لها تنشئة أفرادها في جو يسوده الأمن والطمأنينة بعيداً عن الانحراف بكافة أشكاله، ويقع على الأسرة في إطار هذه الجهود المتكاملة دوراً كبيراً وهاماً في استجابتها لهذه الجهود وتعزيزها بجيلٍ واعٍ يتفهم لمسؤولياته ويعي واجباته تجاه مجتمعه.

ولذلك فإن جهود الأسرة الوقائية من أهم المسؤوليات والواجبات التي من خلالها تحمي الأبناء من تعاطي المواد المخدرة، ومن خلالها تقوم بتوعية وتبصير أبنائها بهذا الخطر القاتل، ولكي تثمر تلك الجهود الوقائية فلابد أن تكون الحصن الدافئ للأبناء، بما توفره لهم من طمأنينة وحب.

لا يقتصر دور الأسرة على توفير الرعاية والاهتمام بالأبناء فقط، بل يتطلب مراقبتهم ومتابعتهم في سلوكهم العام والتعرف على أصدقائهم، لتساعدهم على تجنب مخاطر الإدمان. يقول صفوت درويش من الضروري أن تساعد الأسرة أبنائها في حل مشكلاتهم، والعمل على

المحافظة على صحتهم النفسية، وتجنبهم المخاطر والصراعات النفسية التي تدفعهم إلى الإدمان، ويجب أن يكون هناك حوار دائم بين أفراد الأسرة، على أن يكون هذا الحوار إيجابياً يعبرُ عن مدى اهتمام كل فرد بالأسرة بسماع الآخرين والاستجابة لما يقولون، وبذلك تصبحُ الأسرة ملجأ الأمن، ودرع الحماية، وحصن الوقاية من الإدمان.

والجهود الوقائية للأسرة لا تكفي وحدها لمكافحة تعاطي المخدرات، بل يجب أن تتضافر الجهود الفردية والمجتمعية والأسرية في التعاون مع بعضها البعض في سبيل مكافحة تعاطي المخدرات حتى لا تتفشى في المجتمع ويستحيلُ معالجتها والتصدي لها عبر الوسائل والآليات المتاحة والمتوافرة من قبل المؤسسات والوزارات والجمعيات الاجتماعية ذات العلاقة بالشأن.

كما أن للأسرة دور أساسي في مقاومة ومكافحة الإدمان، فالأسرة هي أول من يؤثر في الفرد وفي تكوين شخصيته وبنائها ومن السلوكيات والإجراءات التي يجب اتخاذها من قبل الأسرة ما يلي:

– أن تسيطر على الأسرة روح المحبة والألفة والمودّة، والحنان، معاملة الأطفال معاملة حسنة دافئة، والبعد عن العنف والقسوة في التربية لأن العنف والإيذاء ولو لفظيا للأطفال في الصغر يعمل على ضعف بل وقتل شخصيتهم.

– كما ولا بد للوالدان من أن يكونا قدوة حسنة لأبنائهم في كل شئ ،ومراعاة أنهم منذ تكوين تلك الأسرة وقد تحملوا مسؤوليات لابد من مراعاتها ولو على حساب أنفسهم وعاداتهم الشخصية ،فمثلا الأب المدخن لابد أن يكون ايجابيا ويعترف انه أصبح مسؤول عن أسرة وأبناء هو قدوتهم ويقلع عن التدخين، أو على الأقل لا يفعل ذلك أمام أبنائه.

– وعي الآباء للتعامل مع الأبناء خاصة في فترة المراهقة والاهتمام بأبنائهم واحتوائهم احتواء يجعلهم في غنى عن البحث عن مصادر أخرى للاهتمام خارج الأسرة رفاق السوء.

– كما وللأسرة دور في تربية أبنائهم على القيم والأخلاق والمبادئ الدينية والأخلاقية منذ الصغر وحثهم على طاعة الله وتقواه.

– مشاركة الأبناء منذ صغرهم على اتخاذ القرارات التي تخص الأسرة ولو على سبيل إيهامهم بهذا وأنهم أفراد لهم شخصية وقيمة داخل الأسرة التي تمثل المجتمع الصغير بالنسبة لهم ، حتى تكون لهم شخصية ودور في المجتمع الكبير.

– كما أنه يجب أيضا على الأسرة المتابعة والملاحظة الدائمة سلوك أبنائها وأي تغيير يظهر عليهم، والوعي بأعراض الإدمان وملاحظة إذا ظهر على أحد أبناء الأسرة تلك الأعراض ، واتخاذ اللازم على الفور فكلما تم إدراك المشكلة مبكرا كلما كانت فرص حلها أكبر وأسرع.

– على الأسرة المتابعة الدائمة أصدقاء أبنائهم والتعرف عليهم، بل والتدخل في اختيارهم بطرق غير مباشرة فلا أهم ولا أخطر من صديق السوء سببا للفساد بكل أوجهه وصورة.

– دور المجتمع في الوقاية من المخدرات:

يتكون المجتمع من أفراد هم ثروة هذا المجتمع، فلابد من حماية هؤلاء الأفراد الذين يتكون منهم هذا المجتمع من أي ضرر قد يلحق بهم وخاصة إذا كان هذا الضرر يؤثر في صحة وشخصية وكينونة هؤلاء الأفراد كالإدمان، في الإدمان من أخطر الآفات التي تصيب الشعوب وتقضي عليها، فيجب اتباع سياسة جادة لمكافحة إدمان المخدرات تقوم على أساس :

– ضبط المخدرات ومن يقوم بترويجها وحيازتها، للحد من الحصول عليها وتقليل فرصة الوصول لتلك المخدرات المهلكة، وهذا يتطلب تدريب لأفراد الأمن على أعلى مستوى ودعمهم بأحدث الأجهزة للتمكن من مواجهة أساليب وحيل المروجين التي لا حصر لها.

– التوعية بأضرار تلك المخدرات وتحريمها من الأديان السماوية .وذلك بتكاتف أجهزة الإعلام والتوعية داخل المدارس والجامعات.

– علاج المدمنين وتمام شفائهم وإعادة تأهيلهم للعودة للمجتمع والاندماج فيه بصورة سليمة، ودعم مراكز مكافحة الإدمان بالمال والأطباء المدربين والأجهزة الطبية والمعدات اللازمة لذلك.

– علاج وحل المشاكل التي قد تدفع الشباب للجوء لهذه المواد المخدرة هربا منها كالبطالة وعدم قدرة الشباب على الزواج لعدم القدرة المادية على ذلك وعدم توفر المسكن والعمل ، وإيجاد حل لتحسين ظروف هؤلاء الشباب واستثمارها والاستفادة منهم لا تحطيمهم وجعلهم عرضة للضياع. فيجب الدمج بين كل أجهزة الدولة لتحقيق هذه الأهداف الوقائية وتفعيلها بجدية وبذل كل الجهود من المجتمع بأكمله للحفاظ على أفراده .

- ترتبط المتغيرات الوظيفية للأسرة بالأمور التالية :

1- **المتغيرات الصحية:** تكمن في حالات مرض أحد الوالدين أو كليهما لفترات طويلة وينتج عن ذلك تراجع في أداء دور المريض نحو أفراد أسرته، كالإشراف على الأبناء ومراقبتهم وتوجيههم .ومما لاشك فيه أن مثل هذه الظروف تساعد في تهيئة أسباب ومقومات الانحراف ومجاراة رفاق السوء والوقوع في شباكهم بسبب ضعف الرقابة والتوجيه

2- **المتغيرات الاجتماعية:** وتتمثل في ظهور ملامح ضعف الوازع الديني واضمحلال في يقظة الضمير عند أحد الوالدين أو كليهما، وهذا من شأنه أن يزرع في نفوس الأبناء مفاهيم وأفكار ومعطيات قيمية خاطئة.

3- المتغيرات الاقتصادية: كالفقر والبطالة وتدني مستوى الدخل، ومن شأن هذه الظروف المالية الصعبة أن تولد عند البعض نقصاً أمام زملائهم في الأسر الميسورة ، فيقبلون على ممارسة الانحراف كالسرقة مثلا، أو استغلالهم من قبل عصابات الاتجار بالمخدرات مقابل إغراءات مادية.

المحور السادس : _ الجهود التشريعية الجزائرية في مجال جرائم المخدرات:

وضعت الحكومة الجزائرية سياسة جزائية للمشرع الجزائري لمواجهة جرائم المخدرات وهذا من خلال إصدار قانون الوقاية من المخدرات والمؤثرات على العقلي وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بهما، والذي بموجبه حصر جرائم المخدرات، والآليات الوقائية والقمعية لمواجهة هذه الجرائم، والتي تراوحت بين العقوبات سواء أصلية أو تكميلية أو تدابير .

إن جريمة تعاطي المخدرات كغيرها من الجرائم تتصل بها عدة أفعال أو تصرفات تدخل في تكوينها وهي جزء لا يتجزأ عنها، مع هذا الأخيرة يمكن دراستها منفصلة عن بعضها البعض، ومن بين هذه الأفعال نذكر الحيازة والتقديم للتعاطي والتي هي أحدى السلوكيات المجرمة التي يمكن أن يأتيها أي شخص طبيعي ومن المصطلحات التي ترتبط بالتعاطي، نذكر الاستهلاك، لكن يجب أن ننتبه إلى مصطلح الإدمان، الذي يرتبط بجريمة المخدرات، إلا أنه يعتبر نتيجة، أو الحالة التي ينتهي إليها الشخص عند التعاطي، ويتم هذا الأخير بوسائل مختلفة كالشم أو الحقن، أو التدخين. ولأن تعاطي المخدرات جريمة

قائمة بحد ذاتها فإن لها أركان واجبة لقيامها هي الركن المادي والركن المعنوي، والشرعي، وبطبيعة الحال تقرر لهذه الجريمة عقوبات تتم النص عنها سواء في الاتفاقيات الدولية أو في التشريعيات الداخلية، ومن بينها التشريع الجزائري.

- أركان جريمة تعاطي المخدرات والجزاءات التي تتعلق بجريمة تعاطي المخدرات:

- أركان جريمة تعاطي المخدرات: لا تقوم أي جريمة مهما كان نوعها إلا بتوفر أركانها وهذا ما ينطبق بطبيعة الحال عن جريمة تعاطي المخدرات والتي تقوم على الركن المادي وهو كل سلوك أو مجموع سلوكيات مجرمة قانونا يأتيها الإنسان، ووجود الركن المعنوي، وهو القصد الجنائي بالإضافة إلى الركن الشرعي الذي يقوم على النص التشريعي المجرم للسلوك والمحدد للعقوبة المقررة له . ولهذا ارتأينا أن نقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، المطلب الأول: الركن المادي- والمطلب الثاني: الركن المعنوي- والمطلب الثالث: الركن الشرعي.

أ- الركن المادي: إن الركن المادي في جريمة تعاطي المخدرات يقوم على توافر عناصر أخرى بالإضافة إلى التعاطي ، وهي الأفعال المادية موضوع الجريمة كالحيازة، والتسليم والعرض، والتقديم للتعاطي وتسهيل ذلك، وهذا ما سنراه في ما سيأتي :[1]

- الفعل أن يقوم الجاني بتذليل العقبات التي تعترض طريق الراغب في تعاطي المخدر أو بالأقل اتخاذ موقف معين يمكن المتعاطي من تحقيق غايته.

- فإذا كان القانون يرخص للأطباء وصف المادة المخدرة للعلاج إلا أن إعطائها قصد المساعدة على الإدمان، فإن ذلك يعدَ جريمة تقع تحت طائلة العقاب وعلى الطبيب احترام شرف المهنة، وأيضا يتحقق التقديم، بدفع الغير بأي وسيلة من وسائل الإكراه أو الخديعة، إلى تعاطي جوهر مخدر باستعمال وسائل الغش مع المجني عليه بأن يخفي عنه حقيقة المادة التي يقدمها للتعاطي.

1- وزارة العدل : قانون الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، 2005.

– كأن يقوم بائع السجائر بإيهام زبائنه أن ما يبيعه عبارة عن سجائر عادية ، لكن في الحقيقة تحتوي على مادة مخدرة كالقنب الهندي، ما يدفع هؤلاء الأشخاص إلى تعاطيها دوما بما يؤدي إلى الإدمان، وهذا بهدف الربح.

ب– الركن المعنوي:

إن الركن المعنوي، نعني به القصد الجنائي وهو نوعان قصد عام وقصد خاص، حيث أن القصد العام: له عنصران أساسيان يقوم عليها هم: العلم والإرادة، أما القصد الخاص: نقصد به الباعث لإحداث النتيجة الإجرامية. فبعض الجرائم تشترط القصد الخاص، ولكن جرائم المخدرات شأنها شأن جميع الجرائم العمدية، والقاعدة العامية أنه يكفي لقيام جريمة المخدرات توفر القصد العام، إلا إذا اشترط القانون قيام القصد الخاص، حيث أن هذا الأخير لا يوجد بصفة مستقلة، ولا تقوم به الجريمة ، فهو لا يقوم بدون توافر القصد العام. ولهذا سوف ندرس هذا الركن حسب خصوصيات هذه الجريمة كالتالي:

1: القصد العام :

إن جميع الأفعال المادية التي تصدر من أشخاص لم يرخص لهم المشرع بالاتصال بالمخدر عمدا، فيلزم إذا أن يتوافر لدى الجاني فيها القصد الجنائي العام: وهو التعريف الشائع بأن يعلم الجاني بتوافر عناصر الجريمة وتتجه إرادته لارتكابها وتحقيق النتيجة التي يعاقب عليها القانون. فالقصد الجنائي العام في جريمة حيازة المواد المخدرة إنما هي علم المحرز بأن المادة مخدرة ، فمتى توفر عنصر الإحراز ووصل إلى علم المحرز بأن المادة التي يحرزها هي مادة مخدرة، فقد استكملت الجريمة أركانها القانونية وحق العقاب ولا عبرة مطلقا بالباعث على الحيازة. إن ما يلاحظ بالنسبة لاشتراط توافر الركن المعنوي في مختلف صور حيازة المخدرات من أجل التعاطي هو أن القصد العام يجب توافره في باقي الأفعال الأخرى كالتسليم أو العرض أو التقديم للتعاطي ولتسهيل ذلك .

2: القصد الخاص :

لكي يتوافر القصد الخاص يجب أن يضاف إلى عنصري القصد العام السابق الإشارة إليهما عنصر آخر وهذا هو نية الجاني التي دفعته إلى ارتكاب الفعل. والقصد الخاص لا يوجد بصفة مستقلة ولا تقوم به الجريمة فهو لا يقوم بدون القصد العام، فكل الجرائم يتطلب فيها القانون قصدا عاما في الأصل، وأحيانا قد يتطلب القانون، بالإضافة إلى القصد العام قصدا خاصا، لذلك فإن البحث في توافر القصد الخاص يفترض أولا توافر القصد العام .إلا أن المشرع اشترط لقيام القصد الخاص في بعض الحالات قصد التداول، قصد التعاطي، قصد التقديم للتعاطي أو تسهيله للغير، أو الاستعمال الشخصي. غالبا ما تستدل المحكمة على قصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي من ضآلة الكمية المضبوط .

- الركن الشرعي:

إن وقوع الفعل الإجرامي يعني تحقق الركن المادي للجريمة بالإضافة للقصد الجنائي الذي يدفع الشخص لارتكاب الجرم،لكن يبقى الفعل الإجرامي مباحا إذا لم ينص عليه في النصوص العقابية وهذا ما يكوَن الركن الشرعي.

- الجهود التشريعية الجزائرية في مجال جرائم المخدرات:

- خضوع الفعل لنص تجريم :

يقوم الركن الشرعي للجريمة على النص التشريعي المجرم للسلوك المحدد للعقوبة المقررة له، تطبيقا لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات، أي لا"جريمة ولا عقوبة إلا بناء على نص تشريعي تضعه السلطة المختصة، حيث أنه لا يجوز اعتبار أي سلوك أو فعل ما جريمة ما لم ينص القانون على تجريمه، ولا تفرض عقوبة له إلا إذا كان القانون يقرر له عقوبة محددة، وبعبارة أخرى فان الركن الشرعي للجريمة يعني وجود نص تشريعي يحدد الجزاء المقرر لسلوك معين من عقوبة أو تدبير أمن، وعليه فإن الركن الشرعي هو الذي يضفي وصف عدم المشروعية أو صفة الجريمة على السلوك .

النصوص العقابية في التشريع الجزائري :

تناول المشرع الجزائري تجريم فعل تعاطي المخدرات في عدة نصوص قانونية نذكر منها المادة 190 من قانون الصحة رقم 05/85 التي تنص على أن يحدد عن طريق التنظيم، إنتاج المواد أو النباتات السامة، المخدرة وغير المخدرة ونقلها واستيرادها وتصديرها وحيازتها واستعمالها وكذلك زراعة هذه النباتات كما تنص المادة والتنازل عنها وشرائها وا 245 من القانون رقم 05/85 على أن: هـ يعاقب بالحبس من شهرين إلى سنة وغرامة مالية تتراوح بين500- 5000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يستعمل بصفة غير شرعية إحدى المواد أو النباتات المصنفة على أنها مخدرة. 1 - وتنص المادة 16 من القانون رقم 05/85 أنه (يعاقب بالحبس من 5 سنوات إلى 15 سنة وبغرامة من 500000 إلى 1000000 كل من:قدم عن قصد وصفة طبية صورية أو على سبيل المحاباة تحتوي على مؤثرات عقلية سلم مؤثرات عقلية بدون وصفة أو كان على علم بالطابع الصوري أو المحاباة للوصفات الطبية . وتنص المادة 12 من القانون رقم 85/ 05: يعاقب بالحبس من شهرين الى سنتين وبغرامة مالية من 5000 إلى 50000 أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يستهلك أو يحرز من اجل الاستهلاك الشخصي مخدرات ومؤثرات عقلية بصفة غير مشروعة(.حسب ما تقدم في المواد 16-12 عاقب المشرع على سلوك استهلاك المخدرات سواء إذا تعاطاها الشخص شخصيا أو قدمها للغير قصد التعاطي مثل حالة الصيدلي الذي يقدم دواء منوم لأي شخص دون وصفة وهو على علم بطبيعة تلك المواد. أما المادة 36 من القانون رقم 18/04 تنص على:

إن البحث والتحري في جرائم المخدرات هو من اختصاص الأشخاص التالية: ضباط الشرطة القضائية، المهندسون الزراعيون، مفتشو الصيادلة... وحسب نص المادة فالأعمال الإجرائية كالتحريات في جرائم المخدرات جاءت على سبيل الحصر.

والمشرع الجزائري في قانون 04- 18 نص في المادة 29 على ما يلي: " يجوز الحكم في حالة ارتكاب المخالفات المنصوص عليها في المواد من 12 إلى 177 من هذا القانون

أن تصدر ما يلي: " إمكانية الحكم بالحرمان من الحقوق المدنية مدة تتراوح بين خمس سنوات وعشر سنوات ولكن المشرع الجزائري لما اعتبر جرائم المخدرات تأخذ طابع الجنح خرج عن القواعد العامة المقررة في قانون العقوبات، ونص على العقوبات التبعية لجرائم المخدرات بنص خاص هو المادة 29.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المشرع الجزائري جعل العقوبات التبعية جوازية، ومن ثم ترك السلطة التقديرية للقاضي في تطبيقها من عدمها وذالك بحسب نوع الجريمة وخطورة الواقعة المطروحة عليه. هذا وإن صور العقوبات التبعية التي أوردتها المادة أعلاه هي كما يلي :

– إمكانية الحكم بالحرمان من الحقوق السياسية والمدنية العائلية لمدة تتراوح ما بين خمس سنوات إلى عشر سنوات ، والحقوق المدنية هي التي ورد ذكرها في نص المادة 06 من قانون العقوبات بما يلي:" الحرمان من الحقوق الوطنية تنحصر في"

1– عزل المحكوم عليه و طرده من جميع الوظائف والمناصب السامية في الحزب أو الدولة، وكذا جميع الخدمات التي لها علاقة بالجريمة.

2 – الحرمان من الانتخابات والترشيح، وعلى العموم، من الحقوق الوطنية والسياسية ومن حمل أي وسام.

3– عدم الأهلية لأن يكون مساعدا محلفا أو خبيرا أو شاهدا على أي عقد أمام القضاء إلا على سبيل الاستدلال.

4– عدم الأهلية لأن يكون وصيا أو ناظرا ما لم تكن الوصاية على أولاده.

5– الحرمان من الحق في حمل الأسلحة، و في التدريس، وفي إدارة مدرسة أو الاستخدام في مؤسسة التعليم بوصفه أستاذا أو مدرسا أو مراقبا.

– في حالة الإدانة لمخالفة الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون، للجهة القضائية المختصة أن أن تقضي بعقوبة الحرمان من الحقوق السياسية و المدنية والعائلية من خمس 5 سنوات إلى عشر 10 سنوات.

ويجوز لها، زيادة على ذلك، الحكم بما يأتي:

- المنع من ممارسة المهنة التي ارتكبت الجريمة بمناسبتها لمدة لا تقل عن 5 سنوات.
- المنع من الإقامة وفقا للأحكام المنصوص عليها في قانون العقوبات.
- سحب جواز السفر وكذا سحب رخصة السياقة لمدة لا تقل عن 5 سنوات.
- منع حيازة أو حمل سلاح خاضع للترخيص لمدة لا تقل عن 5 سنوات.
- مصادرة الأشياء التي استعملت أو كانت موجهة لارتكاب الجريمة.
- الغلق لمدة لا تزيد عن 10 سنوات بالنسبة للفنادق والمنازل المفروشة ومراكز الإيواء والحانات والمطاعم والنوادي وأماكن العروض أو أي مكان مفتوح للجمهور أو مستعمل من قبل الجمهور، حيث أرتكب المستغل أو شارك في ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المادتين 15 و16 من هذا القانون. وتنص المادة 12 يعاقب من إلى سنتين وبغرامة من 5.000 إلى 50.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين كل شخص يستهلك أو يحوز من أجل الاستهلاك الشخصي مخدرات أو مؤثرات عقلية بصفة غير مشروعة.

يتضح من المادة 07 أن المشرع أعطى لجهة التحقيق ممثلة في كل من قاضي التحقيق العادي إذا كان المتهم بالغا، أو لقاضي الأحداث إذا كان المتهم حدثا أن يصدر أمرا بوضع المتهم المدمن في مؤسسة علاجية لإزالة أثار الإدمان والتسمم، مع الملاحظة أن الأمر بالوضع لا يجب أن يصدر إلا بعد الانتهاء من التحقيق، ويظل هذا الأمر ساري المفعول إلى غاية صدور أمر مخالف. وإذا طبقت الأحكام المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 07 المذكورة أعلاه أمكن الجهة القضائية التي تحال عليها القضية أن لا تحكم بالعقوبات المنصوص عليها في المادة 12 أعلاه.

يتضح من هذه المادة أنها أعطت لجهة الحكم في حالة القضية المتلبس بها أن تلزم الشخص المدمن بالخضوع للعلاج، فهنا يكون لجهة الحكم، إما تأكيد أمر التحقيق أو تمديد أثاره، مع ملاحظة أن أمر الجهة القضائية يظل ساري المفعول حتى ولو استؤنف الحكم. هذا وللجهة القضائية التي تحال عليها القضية أن تحكم بالعقوبة المنصوص عليها في المادة 12 من قانون 04- 18 وهذا الأمر جوازي ومتروك للسلطة التقديرية لقاضي الموضوع. ويتم تنفيذ أمر وضع المدمن بمؤسسة علاجية طبقا لأحكام المادة 22 من قانون العقوبات التي نصت على أن" الوضع القضائي في مؤسسة علاجية هو وضع شخص مصاب بإدمان عاد ناتج عن تعاطي مواد كحولية، أو مخدرات تحت الملاحظة في مؤسسة مهيأة لهذا الغرض."

أما عن كيفية معالجة إزالة التسمم، فيتم في مؤسسة علاجية، وتحت إشراف طبيب مختص حسب أحكام المادة 10 من قانون 04- 18 على أن يعلم الطبيب المعالج السلطة القضائية عن مراحل سير العلاج و نتائجه. وفي حالة عدم امتثال المتهمين للعلاج تطبق عليهم أحكام المادة 09 من قانون 04- 18 التي تنص" تسلط العقوبات المنصوص عليها في المادة 12 على الذين يمتنعون عن تنفيذ قرار يأمر بالعلاج المزيل للتسمم دون المساس عند الاقتضاء بتجديد الأمر بتطبيق المادة 07 أعلاه.

يتضح من هذه المادة أنها أخضعت للعقاب كل شخص يحكم عليه بعلاج إزالة التسمم ويرفض الامتثال لعقوبة الحبس من شهرين إلى سنتين، وبغرامة مالية تتراوح بين. 5000 و 50.000 دج أو بإحداهما، كما يلاحظ أنها تركت الباب مفتوحا لإعادة تجديد الأمر بالوضع في مؤسسة علاجية عند الضرورة.[1]

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المادة 09 من قانون العقوبات الجزائري.

- **الخاتمة :**

لقد أصبح واضحا أن تعاطي المخدرات بجميع أنواعها سلوك منحرف يتنافى مع كل القيم والمبادئ الأخلاقية والاجتماعية والدينية، كما يتعارض مع كل القوانين والدساتير العامية، نظرا لما يتركه من آثار خطيرة على مختلف جوانب حياة الإنسان الجسمية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية...الخ. وما يحدثه من اضطرابات في نظام الحياة الأسرية ،ن إلى جانب إمكانية إقدام المتعاطي على ارتكاب جرائم قد تصل إلى حد القتل ...

والملاحظ أن هذه الظاهرة باتت تتفاقم يوما بعد يوم نظرا لتجاهل الكثير من العوامل والظروف الاجتماعية والنفسية والسلوكية التي يعيشها الشباب والتي تسهل الحصول على المخدر ومن ثم السقوط في شباك التعاطي خاصة في دول العالم الثالث الفقيرة ومنها الدول العربية.وعليه فمن الواجب أن تراعي هذه الدول مثل هذه الظروف إن هي أرادت أن تحمي شبابها من هذه الآفة وتداعياتها الخطيرة على مختلف مؤسسات المجتمع وعلى رأسها الأسرة وما لحقها من تفكك وتصدع نتج عنهما شباب غير قادر على تحمل المسؤولية اتجاه أسرته ومجتمعه...

ولهذا بات لزاما على كل الأطراف تحمل مسؤولياته اتجاه مرتكبي مثل هذه الجرائم ومنها جريمة التعاطي بإنزال أقصى العقوبات على تجار المخدرات ومتعاطيها حفاظا على سلامة المجتمع واستقراره ، الشيء الذي يستوجب مكافحة هذه الآفة بوضع خطط كفيلة بالحد من انتشارها . وفي مسار موازٍ على الدولة أن تضع برامج وقائية تستهدف نشر الوعي بين مختلف الفئات الاجتماعية حول أخطار التعاطي والإدمان.

فالمدمنين هم ضحايا وبحاجة إلى حماية ومساندة من طرف الهيئات والمنظمات المعنية ولا سيما وزارتي الصحة والشؤون الاجتماعية بإنشاء مراكز خاصة لمعالجة المدمنين.

لهذا فالعلاج والوقاية من مخاطر المخدرات يستوجب تضافر كافة الجهود والتنسيق بين مختلف مؤسسات المجتمع فالأسرة والمدرسة والمسجد والمجتمع المدني ومؤسسات الدولة ، كلها مسؤولة على محاربة هذه الظاهرة التي أصبحت تهدد المجتمع في كيانه ووجوده... وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار العملية الوقائية والعلاجية هي السبيل المثل للقضاء على هذه الظاهرة أو على الأقل التخفيف من آثارها المدمرة للفرد والمجتمع.

قائمة المراجع :

1- شاكر سوسن: **المخدرات وآثارها النفسية والاجتماعية والصحية على الشباب- الشباب الجامعي وآفة المخدرات-** ، كنوز المعرفة، ط1 ، عمان، 2008 ، ص 172.

2- محمد فتحي حماد: **الإدمان والمخدرات،** دار فجر للنشر والتوزيع، الحدائق، ط1، صر، 2004، ص 23.

3- الدمرداش عادل: **الإدمان ومظاهره وعلاجه،** الكويت ، 1983، ص 10.

4- سعد المغربي: **سيكولوجية تعاطي المخدرات،**(رسالة دكتوراه)، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1976، ص17.

5- محمد فتحي حماد: الإدمان والمخدرات، مرجع سابق، ص 23.

6- المرجع نفسه، ص 29.ibid. aspx.?id

7- سعد العربي: ظاهرة تعا**طي المخدرات- تعريفها ن تاريخها** - الندوة الدولية العربية حول ظاهرة تعاطي المخدرات، ماي 1996، ص ص 182- 183

8 سويف مصطفى: **المخدرات والمجتمع نظرة متكاملة،** سلسلة عالم المعرفة 205، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، 1996، ص179.

9- محمد فتحي حماد: مرجع سابق ، ص 12.

10- المرجع نفسه، ص 14.

11- https:// www.hoopeeg.com/blog/show-comprehensive-research-on- drugs

12- https:// www.neelwafurat. etmpage.aspx.?id

13- ibid. aspx.?id

14- ibid. aspx.?id

15 -https:// platform.almenhal.com/ files2/94801

16- محمد عبد الرحمن، محمد المعايطة :" **دور العالم في مواجهة الظواهر السلوكية السالبة في المجتمع،**" **ظاهرة تعاطي المخدرات**"، مجلة دراسات اجتماعية، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة بالأغواط، 3 أفريل 2018 ، ص 45.

17 -https:// platform.almenhal.com/ files2/94801

18- وزارة العدل : **قانون الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين،** الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، 2005.

19- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المادة 09 من قانون العقوبات الجزائري.

-